Journal of Sustainable Agricultural Sciences
http://jsas.journals.ekb.eg/

الحماية الاجتماعية للريفين بمحافظة الشرقية (تكافل وكرامة نموذجاً)

خالد أنور علي لبن* وهبة الله أنور على لبن
قسم الاقتصاد الزراعي- شعبة الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي (اجتماع ريفي) - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق - مصر

استهدفت الدراسة التعرف على درجة الحماية الاجتماعية للريفين قبل وبعد تطبيق برنامجي تكافل وكرامة، اختبار معنوية الفروق قبل وبعد الاستفادة من برنامج تكافل فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفين وأبعادها كل على حده، اختبار معنوية الفروق قبل وبعد الاستفادة من برنامج كرامة فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفين وأبعادها كل على حده، وتحديد العوامل المؤثرة على درجة الحماية الاجتماعية للريفين وأبعادها كل على حده ودرجة مساهمة كل عامل من العوامل المؤثرة معنوياً، وتم إجراء الدراسة باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالمعاينة العشوائية البسيطة ووقع الاختيار على مركز الحسينية، واختيرت قريتين من المركز هما قرية الاخيوة وقرية الظواهرية، وبلغ حجم عينة المستفيدين من كلاً من برنامج تكافل وبرنامج كرامة في القريتين ١٥٩، ٣٢ مستفيد على الترتيب، تم اختيارهم بطريقة المعاينة العشوائية المنتظمة، من واقع كشوف المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة بقريتي الدراسة، وتم تجميع البيانات باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية خلال الفترة من بداية شهر مارس وحتى منتصف شهر أبريل عام ٢٠١٩، وتم تحليل وعرض البيانات باستخدام التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي، معامل ثبات الفا كرونباخ، اختبار «ت» لعينتين مترابطتين، معامل الارتباط البسيط لبيرسون، ومعامل الانحدار المتعدد المتدرج الصاعد. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن أكثرية المبحوثين كانت درجة الحماية الاجتماعية لديهم منخفضة قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة بنسبة بلغت ٥٩,٧٪، ٦٨,٨٪ على الترتيب، كذلك فإن أكثرية المبحوثين المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة كانت درجة الحماية الاجتماعية لديهم منخفضة بنسبة بلغت ٤٠,٩٪، ٥٩,٤٪ على الترتيب، كما تبين عدم وجود فروقاً معنوية قبل وبعد الاستفادة من كلاً من برنامج تكافل وبرنامج كرامة فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية، واتضح أن هناك متغيرين مستقلين أسهما مجتمعين إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الكلي في درجة الحماية الاجتماعية بنسبة ٤٢,٧٪، وكانت نسبة الإسهام النسبي لكلاً من المتغيرين كما يلي: إجمالي الدخل الشهري ٤٠,٥٪، عدد سنوات التعليم ٢,٢٪، وكانت تأثيرات هذه المتغيرات جميعها إيجابية.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية، برنامج تكافل، برنامج كرامة، محافظة الشرقية.

المقدمة

تعتبر التنمية من أهم القضايا التي تحظى باهتمام دول العالم كافة سواء المتقدمة أو النامية ولم يعد النظر إلى التنمية باعتبارها النمو الاقتصادي وحده بل أخذ الاهتمام يتجه إلى التنمية البشرية حيث أن الانسان هو الأداة لكل تقدم في المجتمع لذا كان من الضروري أن يزيد الاهتمام بالعنصر البشري والارتقاء به صحياً وتعليمياً وثقافياً واقتصادياً (فهمي، ٢٠١٣). ولا سيما الفئات الأولى بالرعاية وخاصة الأسر الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة حيث تعتبر هذه الفئات من الفئات الضعيفة والتي تحتاج إلى وجود الحماية الاجتماعية وتوفير أوجه الدعم اللازم لهم حيث تعمد العديد من المجتمعات إلى سن القوانين ووضع البرامج التي توفر الحماية الاجتماعية والاقتصادية والصحية لمثل هذه الفئات الضعيفة في المجتمع (الديربي،٢٠١١). لذا خلال العقدين المنصرمين تنامت الاهتمامات الدولية والمحلية بقضية الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والمحرومة في دول العالم الثالث، وذلك على أثر سياسات إعادة هيكلة العديد من اقتصاديات تلك الدول والتي أوصت بها منظمات عالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بغرض دمج اقتصاداتها في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وإسقاط كافة الحواجز التي تحول دون تحقيق هذا الهدف (حمودة،٢٠٠٥).

وتظهر قاعدة بيانات البنك الدولي أن شبكات الحماية الاجتماعية في البلدان النامية تؤدي كل عام إلى مساعدة نحو ٥٠ مليون شخص في الخروج من دائرة الفقر المدقع (من يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار للفرد في اليوم). وفي الوقت نفسه يجرى مساعدة ٧٨ مليون شخص من أفقر ٢٠٪ من الفقراء فقراً نسبياً في العالم سنوياً (الحايك، ٢٠١٧).

*Corresponding author: khaledlaban@yahoo.com
DOI : 10.21608/jsas.2019.16513.1165
Received:2/9/2019;Accepted:7/11/2019
©2019 National Information and Documentation Center (NIDOC)

وعلى هذا الصعيد أعلنت الحكومة المصرية عام٢٠١٤ التزامها بتطبيق إصلاحات هيكلية واقتصادية واجتماعية تستهدف خفض العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي بالتحول من الدعم الشامل إلى اعتماد برامج للتحويلات النقدية. وتتضمن هذه الخطة إلغاء دعم الطاقة من خلال سلسلة من الزيادات السنوية في أسعار الكهرباء والزيادات في أسعار الوقود. وتحرير سعر الصرف. وفي الوقت نفسه إقامة شبكات أمان اجتماعي قومية فاعلة وجيدة التوجيه لدعم الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية التي تأثرت سلبا من جراء هذه الإصلاحات (البنك الدولي. ٢٠١٨). وبدءاً من شهر مارس ٢٠١٥ أطلقت الحكومة المصرية أول برنامج مشروط للدعم النقدي وهو برنامج '' تكافل وكرامة'' الذي تديره وزارة التضامن الاجتماعي لتوفير الدعم النقدي للأسر المصرية الواقعة تحت خط الفقر الأدنى كوسيلة للحماية الاجتماعية لصالح تلك الأسر (الديدي.٢٠١٨).

مشكلة الدراسة

يتزايد الاهتمام بقضية الحماية الاجتماعية في عالمنا المعاصر. وذلك على أصداء التحديات الاجتماعية التي تفرضها التغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها مجتمعنا في ظل العولمة. فتلك الأخيرة تجعل معطيات السوق وما يفرضه من ضغوط استهلاكية هدفًا رئيسيًا. مما يدفع إلى تبني نماذج للتنمية تضع عملية الاستقرار الاقتصادي في دائرة الأولويات وتترك السياسات الاجتماعية في المؤخرة. ويدرك العالم يوما بعد يوم أن هذه التغيرات تخلق ضروبًا متعددة من الحرمان. وليس أدل على ذلك من تزايد معدلات الفقر. وتزايد مشكلات الفئات التي تحتاج إلى رعاية نوعية مثل الأسر الأكثر احتياجًا والأطفال وكبار السن والمعاقين (زايد. ٢٠١٤). ووفقا لتقرير لجنة الحماية الاجتماعية بالأمم المتحدة فإن نحو٥١ مليار شخص يفتقرون الى الأمن الاجتماعي الكافي أو الحماية الاجتماعية في أنحاء العالم .وهذا يعني أنه من بين كل سبعة أشخاص في العالم أكثر من خمسة يفتقرون الى الضمان الاجتماعي الكافي (الأمم المتحدة .٢٠١١).

وعلى مستوى جمهورية مصر العربية ففي عام ٢٠١٥ كانت نسبة الفقراء الذين لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء هي الأعلى منذ عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢٧,٨٪ . وأن ٥٧٪ من سكان ريف الوجه القبلي فقراء مقابل ١٩,٧٪ من ريف الوجه البحري. كما أن ١٠,٨٪ «أكثر من ١١,٨ مليون مواطن» في أدنى فئة إنفاق في مصر. حيث يبلغ معدل إنفاق الفرد أقل من ٣٣٣ جنيه شهريا. كذلك فإن ٢٧,٩ ٪ من أرباب الأسر في مصر لا يعملون. و١٧,٧٪ من أرباب الأسر من النساء. (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.٢٠١٦). هذا وقد ارتفعت معدلات الفقر عام ٢٠١٨لتصل إلى ٣٢,٥٪ من عدد السكان أي بزيادة ٤,٧٪ عن عام ٢٠١٥. الأمر الذي يرجع إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الفترة ذاتها. (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.٢٠١٩).

وأمام تفاقم هذه التهديدات والتي يزيد خطرها على الأسرة. كان لزاما على الدولة العمل على توجيه ووضع شبكة من برامج الحماية الاجتماعية والدعم والمساعدة الموجهة للأسرة خصوصاً. لأن تحسين أوضاعها يعد مقدمة منطقية لتطور المجتمع وتقدمه. وأن تعمل هذه البرامج في اتجاهين هما: أولاً حماية الأسرة من الوقوع في دائرة الفقر المدقع. ثانياً: إعانة الفئات المهمشة والضعيفة داخل الأسرة كالأطفال وكبار السن والمعاقين. لذا تناولت هذه الدراسة بالأخص برنامج «تكافل وكرامة» الذي وضعته الحكومة المصرية ليقدم الدعم للأسر الأكثر احتياجاً متبنياً هذان الاتجاهان. ومن ثم طرحت الدراسة التساؤلات الآتية: ما هي درجة الحماية الاجتماعية للريفين قبل وبعد تطبيق برنامجي تكافل وكرامة؟. هل هناك فروق ذات دلالة معنوية قبل وبعد الاستفادة من برنامج تكافل فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفيين وأبعادها كل على حده؟. هل هناك فروق ذات دلالة معنوية قبل وبعد الاستفادة من برنامج كرامة فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفيين وأبعادها كل على حده؟. ما هي العوامل المرتبطة والمؤثرة على درجة الحماية الاجتماعية للريفين وأبعادها كل على حده؟ وما هي درجة مساهمة كل عامل من العوامل المؤثرة معنوياً؟

أهداف الدراسة

١- التعرف على درجة الحماية الاجتماعية للريفين قبل وبعد تطبيق برنامجي تكافل وكرامة.

٢- اختبار معنوية الفروق قبل وبعد الاستفادة من برنامج تكافل فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفيين وأبعادها كل على حده.

٣- اختبار معنوية الفروق قبل وبعد الاستفادة من برنامج كرامة فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفيين وأبعادها كل على حده.

٤- تحديد العوامل المرتبطة والمؤثرة على درجة الحماية الاجتماعية للريفين وأبعادها كل على حده. ودرجة مساهمة كل عامل من العوامل المؤثرة معنوياً.

الإطار النظري والمرجعي للدراسة:

مفهوم الحماية الاجتماعية: تعددت التعريفات التي قدمت لمفهوم الحماية الاجتماعية. حيث عرفها (ماجد.٢٠١٣) بأنها مجموعة من السياسات العامة التي يقدمها المجتمع لأفراده ليحميهم من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن غياب دخل ثابت ومستمر. أو تلك الناتجة عن ظروف حياة خاصة كالمرض والإعاقة وإصابة العمل والبطالة والشيخوخة والترمل وذلك من خلال تكوين مظلة اجتماعية لتحقيق الأمن الاجتماعي من ناحية. وضمان حقوق المحرومين المعوزين من ناحية أخرى. كما عرفتها (الجمعية العامة للأمم المتحدة.٢٠٠٦) بأنها مجموعة الآليات والأنشطة المترابطة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان. والحد من خسائره وحمايته مما يهدده من أخطار داخلية وخارجية كالأزمات الاقتصادية المالية والحروب وحالة الحصار الاقتصادي والكوارث الطبيعية كالمجاعات والفيضانات والأمراض الوبائية. هذا وقد قدم المجلس التنفيذي للأمم المتحدة مفهوما أوسع للحماية الاجتماعية يتضمن مجموعة من الضمانات الأساسية. وبخاصة في مجال الضمان الاجتماعي الذي يهدف إلى الوقاية أو التخفيف من وطأة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي. وضمان حصول جميع المحتاجين خلال كامل حياتهم على الرعاية الصحية الرئيسية. وعلى دخل أساسي آمن (نصر.٢٠١٢).

ويمكن تعريف الحماية الاجتماعية على أنها مجموع السياسات والبرامج التي تهدف إلى زيادة قدرة الأفراد على اشباع احتياجاتهم الأساسية والاقتصادية. ومواجهة المرض والشيخوخة. وإتاحة الفرص أمامهم للاندماج في المجتمع وعيش حياة كريمة.

الحماية الاجتماعية في دستور جمهورية مصر العربية: يعتبر دستور الدولة هو اطار الحماية الاجتماعية الرئيسي بها فهو الاطار الحاكم بين الجميع بالمجتمع وهو ما يعد أساس الحماية الاجتماعية لأي مجتمع. ويتكون الدستور المصري من سبعة أبواب. ويشمل الباب الثاني الخاص بالمقومات **الأساسية للمجتمع بعض المواد التي تنص صراحة على الحماية الاجتماعية وهي:** المادة ٨: يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين. المادة ٩: أن تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز. المادة ١٧: تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي. ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي بما يضمن له حياة كريمة اذا لم يكن قادراً على اعالة نفسه وأسرته في حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. المادة ١٨: لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة. المادة ١٩: التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتأصيل المنهج العلمي في التفكير. المادة٢٧ : يهدف النظام الاقتصادي الى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي. ورفع مستوى المعيشة. وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والقضاء على الفقر. ويلتزم بمعايير الشفافية والحوكمة (دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤).

مبررات الحماية الاجتماعية: وقعت بعض الاختلالات الاجتماعية في العصر الحديث والتي تسببت في الاخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية الأمر الذي طرح عدة مبررات لتأسيس الحماية الاجتماعية منها:(١) ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع عدد السكان تحت خط الفقر.(٢) غياب العدالة الاجتماعية عن توزيع الفرص في مختلف المجالات الاجتماعية.(٣) تعمل الحماية الاجتماعية على اعادة تأهيل المهمشين وتزويدهم بالقدرات التي يساهمون بواسطتها في تنمية المجتمع.(٤) تلعب الحماية الاجتماعية دوراً أساسياً في قطع الطريق على مظاهر الاحتجاج الاجتماعي لأنها تساعد في اشباع حاجات المهمشين (أبو قورة،٢٠١١).

سمات شبكات الحماية الاجتماعية الفعالة: لا يقتصر مفهوم شبكة الحماية الاجتماعية الفعالة على وجود برامج تتمتع بمستوى جيد من التصميم والتنفيذ. بل لابد أن تتوافر فيها مجموعة من السمات أهمها:

١- التناسب: أي أن يكون كل برنامج مصمم بما يتناسب مع ظروف المجتمع والسياسة العامة للدولة.

٢- الكفاية: فتقدم التغطية الكافية لشتى الفئات التي تحتاج إلى مساعدة. مع تأمين كفاية في الدعم والمنافع المقدمة لهذه الفئات.

٣- العدالة: بمعنى تأمين المنافع ذاتها للأفراد على نحو متساوي في جميع النواحي (العدالة الأفقية). وتأمين نافع أكبر للمستفيدين الأكثر فقراً (العدالة العمودية).

٤- الحوافز الملائمة: فبرامج التحويلات النقدية المشروطة بشروط صحية وتعليمية تساهم في بناء رأس المال البشري للأسر المستفيدة.

٥- الاستدامة: فاستدامة البرامج تحقق أهداف وقائية على المدى البعيد جنباً إلى جنب مع الأهداف العلاجية.

٦- الديناميكية: فتتطور الحماية الاجتماعية بالتزامن مع ما يواجهها من تغيرات أو عند حدوث صدمات طارئة(The World Bank,2008)

التحديات التي تواجه سياسات الحماية الاجتماعية في مصر: تواجه برامج الحماية الاجتماعية في مصر العديد من التحديات. والتي لا تعود فقط للنقص الذي تعانيه في مخصصاتها المالية. وعدم شمولية تغطيتها لكافة الفئات المحتاجة. بل لكونها لم يخطط لها أصلاً للتخفيف من حدة الفقر. مما يجعل دورها هامشيًا ولا يمكن الاعتداد به لمواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة. ومن أبرز تلك التحديات (عدلي. ٢٠٠٤): (١) غياب التنسيق وضعف تكامل الأدوار بين الجهات القائمة على هذا القطاع.(٢) غياب الرؤية الاستراتيجية التي تعمل على دمج برامج الحماية الاجتماعية في إطار السياسات العامة للدولة.(٣) الافتقار إلى البيانات الإحصائية الدقيقة والدورية حول الأسر الفقيرة والأكثر احتياجا. وحول الفقر والبطالة وخصائص الفئات المهمشة.(٤) ندرة الأبحاث حول تقييم آثار تلك البرامج يحد من فاعليتها في متابعة أوجه التغير التي تلحق بها نظراً للطبيعة المتغيرة لتلك المشكلات.(٥) ضعف التنسيق مع هيئات المجتمع المدني من قطاع خاص وجمعيات أهلية ونقابات عمالية من جهة. ومع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية لمكافحة الفقر والحد من البطالة وتحقيق الاندماج الاجتماعي من جهة أخرى. (٦) تركيز معظم برامج الحماية الاجتماعية على الجوانب الاستهلاكية أكثر من تركيزها على الجوانب الإنتاجية والاستثمارية. (٧) الاعتماد الكلي على الميزانية العامة للدولة في تمويل برامج الحماية الاجتماعية. مما يعرض استمراريتها للخطر في حال تقليص ميزانية الدولة أو توقف الدعم الخارجي لها. (٨) قلة الموارد المالية المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية مقارنة بحجم وطبيعة الصعوبات الهادفة إلى التعامل معها. مما يعيق من فعاليتها ومساهمتها في الحد من تلك الصعوبات.

برنامجي تكافل وكرامة: يهدف برنامج «تكافل وكرامة» الذي أطلقته الحكومة المصرية عام ٢٠١٥ إلى معالجة أشكال ضعف وهشاشة الأوضاع التي تواجهها الأسر في المناطق الفقيرة. وتحسين الأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي وتقليص الفقر في هذه المناطق. وفي ديسمبر عام٢٠١٦ وصل برنامجا تكافل وكرامة إلى ما يقرب من٥,٥ مليون نسمة (٥,٣٣٧,٦٠٠ لبرنامج تكافل شاملة جميع أفراد أسرة المستفيدين. ٨٢,٢٤٦ لبرنامج كرامة شاملة المستفيدين المباشرين). ووصل حجم الإنفاق على البرنامجين ١,٧ مليار جنيه في عام ٢٠١٥-٢٠١٦. وبلغ عدد مستفيدي البرنامج حتى أكتوبر ٢٠١٨ حوالي ٢,٢٥ مليون أسرة من جميع محافظات الجمهورية بنسبة ٨٩٪ من المستفيدين من النساء مقابل ١١٪ فقط من الرجال (Machado,2018). وفيما يلي نبذة عن كلاً من برنامجي تكافل وكرامة:

أولاً: برنامج تكافل:

وهو برنامج أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي لتقديم مساعدات إنسانية للأسر الأكثر فقراً والأسر التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة. وتحتاج لدعم نقدي وخدمي حتى تستطيع أن تنتج وأن تستثمر في أطفالها من الولادة وحتى سن ١٨ سنة وتشمل المساعدات توفير راتب شهري وتوفير الرعاية الصحية للأم الحامل والأطفال قبل سن المدرسة.

ويشترط للتسجيل في البرنامج:

(١) ألا يكون الزوج والزوجة موظفين في أي جهة حكومية أو قطاع عام أو خاص.٢- ألا يكون المتقدم مؤمن عليه. ٣- عدم

حصول المتقدم على معاش ضماني. ٤- التزام الأسر التي لديها أطفال بالشروط التالية:

أ- أن يكون الأطفال الأكثر من ٦ سنوات مسجلين بالمدارس بنسبة حضور ٨٠٪ من عدد أيام الدراسة، ويتم التعاون مع وزارة التربية والتعليم لمتابعة موقف انتظام حضور أطفال الأسر المستفيدة.

ب- بالنسبة للأطفال الأقل من ٦ سنوات يشترط متابعة برامج الوقاية والصحة الأولية للأطفال والأمهات بالوحدات الصحية الحكومية ويتم التعاون مع وزارة الصحة للتأكد من توافر الخدمة للأم والأطفال.

ويقدم البرنامج للمستفيدين مبالغ شهرية على النحو التالي:

١- يتم صرف المعاشات لمستحقي برنامج تكافل بشكل ربع سنوي.

٢- يقدم برنامج تكافل للأسر المستفيدة الزوج والزوجة ٣٢٥ جنيه وفي حالة وجود أطفال يقدم البرنامج للأطفال مبالغ مادية طبقاً للمراحل التعليمية كالتالي بحد أقصى ثلاثة طلاب في المرحلة الواحدة حيث يحصل طالب الابتدائي على مبلغ ٦٠ جنيه شهرياً، طالب إعدادي ٨٠ جنيه شهرياً، وطالب ثانوي ١٠٠ جنيه شهرياً (الرمادي، ٢٠١٧).

ثانياً: برنامج كرامة:

يقدم دعم مادي وغير مشروط لفئتين من كبار السن فوق٦٥ عاما الذين لا يقدرون على العمل وليس لهم مصادر دخل ثابتة او المعاقين بنسبة إعاقة تبدأ من ٥٠٪ تمنعهم من العمل والكسب ولا يملكون دخلاً ثابتا ويتم صرف معاش شهري قدره ٣٥٠ جنيه للأسرة المكونة من ٣ أفراد بحد أقصى ١٠٥٠ جنيه (وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١٦).

وللاستفادة من قاعدة بيانات تكافل وكرامة قامت وزارة التضامن الاجتماعي بربط المستفيدين بحزم متكاملة أخرى من خدمات الحماية الاجتماعية منها ما يلي (البنك الدولي، ٢٠١٨):

(١) توفير بطاقات الدعم التمويني للسلع الغذائية إذا لم تتوفر لأي أسرة مستفيدة من برنامج تكافل أو كرامة وذلك بالتعاون مع وزارة التموين والتجارة الداخلية.

(٢) برنامج «اتنين كفاية» بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان. ويستهدف البرنامج الأسر التي لديها طفلان لتكتفي بإنجابهما، وذلك من خلال تيسير الحصول على خدمات مدعومة لتنظيم الأسرة وزيادة التوعية.

(٣) برنامج «لا أمية مع التكافل» والذي يركز على القضاء على الأمية للمستفيدات من برنامج تكافل وذلك بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم الفني.

(٤) برنامج «سكن كريم» ويجري تنفيذه بالتعاون مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وكذلك منظمات المجتمع المدني ويركز على تحسين ظروف السكن لكل أسرة شديدة الفقر/ أولى بالرعاية من خلال البرنامج، عن طريق إصلاح الأسقف والأرضيات وتوفير توصيلات مياه الشرب والصرف الصحي.

(٥) برنامج «الألف يوم الأولى من حياة الطفل» تنفذه وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي. وهو يركز على «الألف يوم الأولى من حياة الطفل» بوصفها مرحلة حاسمة في نمو المخ، ونمو الجسم، واكتساب نظام مناعة قوي. ويستهدف البرنامج الوضع الصحي والغذائي للأمهات والرضع في المحافظات الفقيرة بصعيد مصر من خلال تيسير الحصول على سلة أطعمة مغذية بمبلغ ٩٤ جنيها شهريا، والرعاية قبل الولادة وبعدها بالإضافة إلى التثقيف الغذائي والتوعية المجتمعية.

(٥) برنامج «فرصة» ويركز على التمكين الاقتصادي من خلال تدخلات متنوعة للاحتواء الاقتصادي (مثل مساعدات إيجاد وظيفة، وتحويلات الموارد، والتدريب، وتنمية المهارات) (البنك الدولي.

التوجهات النظرية للدراسة:

مدخل سبل المعيشة المستدامة (champers& Conway,1999): والذي يضع مفهوماً لسبل المعيشة على أنها تتمثل في القدرات والأصول كما تتضمن كلاً من الموارد (المادية، الاجتماعية) والأنشطة المطلوبة لسبل المعيشة، ويمكن ضمان استمرارية المعيشة عندما نستطيع الحفاظ على (القدرات، والأصول) وتحسينها، ويعد هذا المدخل هو الطريقة التي يتم من خلالها التعرف على من يجب أن تشمله مظلة الحماية الاجتماعية والذي يفتقر إلى الأصول المادية (الصحة، التعليم، الغذاء، السكن، والاحتياجات الأساسية)، وهذا ما يسعى برنامج تكافل وكرامة لمعرفته وعلاجه.

مدخل الحماية الاجتماعية التحويلية (Jones,2011): والذي يفترض أن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية تؤثر على الحماية من المخاطر وأشكال الضعف التي يجب أن يتعامل معها أي نظام للحماية الاجتماعية، ويعتبر الفقر بمثابة العامل الرئيسي إلى جانب مجموعة من العوامل كالأزمات الصحية والاستبعاد والتمييز الاجتماعي وخلافه، وتلقي وجهة النظر التحويلية الضوء على اختلال توازن القوى في المجتمع وتوسيع نطاق الحماية إلى مجالات مثل المساواة والتمكين والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية بدلاً من قصر اهتمامها فقط على الدخل والاستهلاك، وهو ما تسعى إليه برامج الحماية الاجتماعية بما فيها برنامج تكافل وكرامة.

نظرية الفعل الاجتماعي الإرادي لبارسونز: وتفترض هذه النظرية أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أهداف في ظل مواقف وأوضاع معينة يتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف، ولكنهم في سعيهم لتحقيق أهدافهم يكونون محدودين بعديد من الظروف الموقفية مثل خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية وظروف بيئاتهم الطبيعية والأيكولوجية، وكل هذه المحددات الموقفية، تؤثر على قدراتهم في اختيار الوسائل التي يمكن أن تحقق أهدافهم من مختلف الوسائل البديلة. (Elezaby, 1985)و من هذا المنطلق فاذا استطاعت برامج الحماية الاجتماعية التغلب على هذه المحددات الموقفية كالفقر والعجز وخلافه او الحد من تبعاتها فإنها بذلك تمهد الطريق للمستفيدين للسعي نحو تحقيق أهدافهم المختلفة.

نظرية الحاجات الإنسانية: تفترض نظرية الحاجات الإنسانية التي قدمها ماسلو أن حاجات الإنسان المختلفة تنتظم في سلم هرمي، وتشغل الحاجات الفسيولوجية من مأكل ومشرب وملبس ومأوى وغيرها قاعدة ذلك الهرم، ويعلو هذا المستوى الحاجة إلى الأمن، ثم الحاجة إلى الحب والانتماء .ثم الحاجة إلى الاحترام والتقدير ثم أخيراً يحتل قمة الهرم الحاجة إلى تأكيد الذات. ويفترض أن الحاجات غير المشبعة تمثل المحرك الرئيسي للإنسان الذي يدفعه إلى العمل، وأن هذه الحاجات غير المشبعة ينبغي

إشباعها قبل التحرك لمستوى أعلى من الحاجات على السلم الهرمي (العزبي، ١٩٩٩) و من هذا المنطلق فان برامج الحماية الاجتماعية تسعى لتمكين المستفيدين من اشباع الحاجات الفسيولوجية والتي بإشباعها تتاح الفرصة لهم للسعي نحو اشباع مستويات أعلى من الحاجات.

نظرية الحرمان الاجتماعي: يرى أنصار نظرية الحرمان الاجتماعي أن الحرمان لا يقتصر على الجانب المادي فقط وعدم القدرة على اشباع الحاجات الأساسية بل يمتد ليشمل ضروباً أخرى من الحرمان كالحرمان من التعليم، الحرمان من الرعاية الصحية الجيدة، وعدم القدرة على توفير حياة اجتماعية كريمة للأفراد(مقاوسي، ٢٠٠٨)، لذا نجد أن برنامج تكافل لا يقتصر على تقديم الدعم المادي فقط بل يمتد لينهض بالجانب التعليمي والصحي للفئات المستهدفة، في حين يختص برنامج كرامة بدعم كبار السن وذوي الاعاقة مادياً بهدف توفير حياة اجتماعية كريمة لهم.

نظرية التبادل الاجتماعي: تصور نظرية التبادل الاجتماعي الأفراد على أنهم يدخلون بصفة مستمرة في عملية تبادل للمنافع مع النظم الاجتماعية التي يعيشون في ظلها، حيث يعطون ويأخذون في المقابل أشياء ذات قيمة بالنسبة لهم (العزبي، ١٩٩٩)، وبالتطبيق على برنامج تكافل نجد أن الدولة تحتم على المستفيدين الانتظام في الدراسة والالتزام بالتردد على الوحدات الصحية مقابل دعم مادي يقدم لهم.

الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة:

استهدفت دراسة (أبو قورة، ٢٠١١) الوقوف على أهم المشكلات التي تواجه المستفيدين من بعض أشكال الحماية الاجتماعية والمتمثلة في معاش الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وتوصلت الدراسة إلى أن أشكال الحماية المقدمة في مجال الضمان الاجتماعي تبدو محدودة النطاق ولا تتجاوز شكل المساعدات ولا ترقى لمفهوم الحماية بمعناه المتسع، كما أوضح المبحوثين أنهم يواجهون العديد من الصعوبات في الحصول على الرعاية الصحية بالمستشفيات الحكومية التي تتولى رعايتهم، وأن ما يقدم لهم من مساعدات لا يكفي تغطية جزء من احتياجات المعيشة الأساسية، كما أوضحت دراسة (عويدات، ٢٠١٤) أن أهم التحديات التي تواجه تحقيق الحماية الاجتماعية هي الافتقار لبيانات دقيقة عن البطالة والفقر وخصائص الفئات المهمشة، قلة الأموال المتاحة، ضعف التنسيق مع منظمات المجتمع المدني، وعدم الاستثمار الأمثل لقدرات وجهود الفئات المحرومة والمهمشة. وأكدت دراسة (Fiszbein,2014) على أن الحماية الاجتماعية يجب أن تكون على جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ كعنصر أساسي، وأنه استناداً على مجموعة بيانات الحماية الاجتماعية العالمية فإن التقديرات تشير إلى أن برامج الحماية الاجتماعية تمنع ١٥٠ مليون شخص من الوقوع في براثن الفقر وأن ٥٠٪ من البلدان منخفضة الدخل يمكن أن تخفض فجوة الفقر لديهم إلى النصف من خلال الحماية الاجتماعية. وخلصت دراسة (هاشم، ٢٠١٥) إلى أنه رغم تعدد برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي الا انها لا تتضمن برامج تحقق توليد الدخل أوبرامج تعتمد على التنمية المستدامة لتحقيق الدفع بالفقراء من أسفل الى اعلى، كما أن معاش الضمان الاجتماعي المقدم الى العديد من الفئات التي ليس لها مصدر ليس كافيا للأسرة الفقيرة لكي يحقق لها تحسن في مستوى الحياة الاجتماعية.

أما عن برنامج تكافل وكرامة فاستهدفت دراسة (الرمادي،٢٠١٧) تحديد مستوى فاعلية خدمات البرنامج تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء، وتوصلت الدراسة إلى أن المتوسط الحسابي لمستوى كلاً من فعالية خدمات البرنامج الصحية والتعليمية كما يلي (٢,٦٣)، (٢,٥٩) بالترتيب، بينما بلغ المتوسط العام لفاعلية خدمات البرنامج ككل (٢,٥٧) وهو معدل مرتفع. كما استهدفت دراسة (عبد الرحمن، ٢٠١٧) تحديد اسهامات برنامج «تكافل وكرامة» في تحقيق الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، وأوضحت نتائج الدراسة أن نسبة إسهام البرنامج في تحقيق كل من الدعم المادي، الاستقرار الاجتماعي، الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية بلغت (٥٤٪)، (٥٣,٧٪)، (٤٣,٢٪)، (٤٩٪) على الترتيب. واستهدفت دراسة (الديدي،٢٠١٨) تقييم أثر برنامج تكافل وكرامة حيث أفاد ٦٨٪ من المبحوثين المستفيدين من برنامج تكافل بأنهم راضون جداً عن البرنامج، وأشار ٩٣٪ من المبحوثين المستفيدين بأنهم لم يواجهوا أي صعوبات في تلقي التحويلات، كما أظهر التقييم أن استهلاك الأسر المستفيدة من برنامج '' تكافل'' زاد بنسبة ٨,٤٪ مقارنة بالأسر غير المتلقية للدعم، وعلى الرغم من ذلك فقد خلصت نتائج التقييم إلى أن برنامج تكافل لم يصل إلى قدر كبير من الفاعلية في مساندة الأسر الفقيرة على الخروج من دائرة الفقر، ولكن فيما بين الأسر التي تقع على هامش حد الفقر في عينة الدراسة فقد ساهم البرنامج في خفض احتمالية بقاء الأسر المستفيدة تحت خط الفقر بنسبة ١١٪. وتوصلت دراسة (حسن، ٢٠١٨) أن أهم المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الارتباطية بمستوى الرضا عن آليات الحماية الاجتماعية تمثلت في سن المبحوث، ودرجة المشاركة الاجتماعية الرسمية، وأن أهم الاحتياجات الملحة لآليات الحماية الاجتماعية هي زيادة المعاشات، ضبط الأسعار، وتبسيط إجراءات الحصول على القروض، ومحاربة الدروس الخصوصية.

ومن العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أنها تناولت المعوقات والتحديات التي قف دون تحقيق مستوى حماية اجتماعية جيد، كما تبين ارتفاع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والدعم المادي لبرنامجي تكافل وكرامة، وإجمالاً لم تصل خدمات البرنامجين للمستوى المتوقع من قبل المستفيدين، ومما سبق ستقوم الدراسة بالاستعانة بنتائج الدراسات السابقة والنظريات في قياس درجة الحماية الاجتماعية وتفسير نتائجها، في حين لم تتناول الدراسات السابقة مقارنة بين درجتي الحماية الاجتماعية للريفيين قبل وبعد الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة، وهو ما ستحاول الدراسة تناوله بشكل مفصل.

الطريقة البحثية للدراسة:

أجريت الدراسة اعتماداً على منهج المسح الاجتماعي بمحافظة الشرقية، حيث تم اختيار مركز وقريتي الدراسة التابعة له بأسلوب المعاينة العشوائية البسيطة باستخدام طريقة الكيس المثالي، ووقع الاختيار على مركز الحسينية، وقد بلغ عدد المستفيدين من برنامجي تكافل كرامة بالمركز ٨١١٩، ١٢٦٠ مستفيد على الترتيب (إدارة الشئون الاجتماعية مركز الحسينية، ٢٠١٩)، واختيرت قريتين من المركز هما قرية الاخيوة وقرية الظواهرية، ولتحديد حجم العينة تم أخذ نسبة ٢٠٪ من إجمالي عدد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة في القريتين، وبلغ حجم عينة المستفيدين من برنامج تكافل في قريتي الدراسة ١٥٩ مستفيد، في حين كان حجم عينة المستفيدين من برنامج كرامة في القريتين ٣٢ مستفيد، والجدول التالي يوضح توزيع المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة وحجم العينة بقريتي الدراسة:

واختيرت مفردات العينة بطريقة المعاينة العشوائية المنتظمة، من واقع كشوف المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة بقريتي الدراسة، وتم جمع البيانات عن طريق استمارة استبان بالمقابلة

جدول ١. توزيع إجمالي المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة وحجم العينة بقريتي الدراسة.

م	البرنامج	تكافل		كرامة	
	المنطقة	إجمالي المستفيدين	عينة الدراسة	إجمالي المستفيدين	عينة الدراسة
١-	الاخيوة	٤٦٧	٩٣	٨٤	١٧
٢-	الظواهرية	٣٣٠	٦٦	٧٦	١٥
	الاجمالي	٧٩٧	١٥٩	١٦٠	٣٢

المصدر: إدارة الشئون الاجتماعية مركز الحسينية، محافظة الشرقية، ٢٠١٩.

الشخصية، خلال شهر مارس ومنتصف شهر أبريل عام ٢٠١٩، وأستخدم لتحليل البيانات إحصائياً النسب المئوية، التكرارات، المتوسط الحسابي، معامل ثبات الفا كرونباخ، اختبار «ت» لعينتين مترابطتين «Paired-Samples T test"، معامل الارتباط البسيط لبيرسون، ومعامل الانحدار المتعدد المتدرج الصاعد "step wise".

قياس متغيرات الدراسة:

يمكن توضيح طريقة قياس متغيرات الدراسة من خلال العرض الآتي:

المتغيرات المستقلة:

١- السن: تم قياسه كرقم مطلق بإجمالي عدد سنوات المبحوث لأقرب سنة ميلادية وقت إجراء الدراسة.

٢-عددسنواتالتعليم:تمقياسهكرقممطلقبإجماليعددالسنوات التي أتمها المبحوث بنجاح في التعليم.

٣- إجمالي الدخل الشهري: تم قياسه كرقم مطلق بإجمالي الدخل الشهري للأسرة وقت إجراء الدراسة.

٤- عدد أفراد الأسرة: تم قياسه كرقم مطلق بإجمالي عدد أفراد الأسرة المعيشية وقت إجراء الدراسة.

٥- مستوي الطموح: تم قياسه بتسع عبارات تعبر عن مدي تطلع المبحوث لتحسين أوضاعه وأوضاع أسرته، وأعطيت الاستجابات أوزان: غير موافق=، ١ موافق لحد ما =٢، موافق=٣.

٦- الضغوط النفسية: تم قياسه باثني عشر عبارة تعبر عن مقدار الأعباء التي تثقل كاهل المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان: لا=١ ، نادراً = ٢ ، أحياناً = ٣ ، دائماً = ٤ مع مراعاة عكس الأوزان في العبارات السلبية.

٧- المسئولية الاجتماعية: تم قياسه بعشر عبارات تعبر عن قدرة المبحوث على أن يفي بالتزاماته الاجتماعية، ومشاركة الاخرين في القيام بالمسئوليات الملقاة على عاتقه، وأعطيت الاستجابات أوزان: لا=١ ، نادراً=٢ ، أحياناً=٣ ، دائماً=٤ ، مع مراعاة عكس الأوزان في العبارات السلبية.

٨- الانتماء: تم قياسه بأحد عشر عبارة تعبر عن مدى إحساس المبحوث بالولاء والانتساب والارتباط المباشر بالمجتمع، وأعطيت الاستجابات أوزان: غير موافق=١ ، موافق لحد ما=٢ ، موافق=٣.

٩- التخطيط للمستقبل: تم قياسه بعشر عبارات تعبر قدرة المبحوث على ترتيب أولوياته وقياس احتياجاته المستقبلية والعمل على اتخاذ خطوات تزيد من فرصة اشباع تلك الاحتياجات، وأعطيت الاستجابات أوزان: لا=١ ، نادرا=٢ ، أحياناً=٣ ، دائماً=٤ ، مع مراعاة عكس الأوزان في العبارات السلبية.

١٠- العدالة الاجتماعية: تم قياسه بثمان عبارات تعبر عن مدى شعور المبحوث بالمساواة داخل المجتمع في الحقوق والواجبات، وأعطيت الاستجابات أوزان: غير موافق=١ ، موافق لحد ما= ٢، موافق٣.

١١- القدرية: تم قياسه بثمان عبارات تعبر عن مدى تسليم المبحوث بظروف معيشته وعدم محاولته تغيير تلك الظروف، وأعطيت الاستجابات أوزان: غير موافق=١ ، موافق لحد ما= ٢، موافق=٣.

١٢- مكانة المرأة: تم قياسه بعشر عبارات تعبر عن مدى تقدير المبحوث لدور المرأة سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع، وأعطيت الاستجابات أوزان: غير موافق=١ ، موافق لحد ما= ٢، موافق=٣.

المتغيرات التابعة:

١- الحماية الاجتماعية: تم قياسه بمجموع درجات خمسة أبعاد هي أ- بعد الاحتياجات الأساسية: يعبر عن قدرة المبحوث على توفير الطعام والشراب والملبس والمسكن، ب- البعد الاقتصادي: يعبر من مدى قدرة المبحوث على توفير مصدر للدخل وتحسين مستواه الاقتصادي، ج- البعد التعليمي: يعبر عن مقدار اهتمام المبحوث بالتعليم والحرص على تعليم أولاده وتحسين مستواهم، د- البعد الصحي: يعبر عن مدى الرعاية الصحية التي يتلاقاها المبحوث هو وأسرته، ه- البعد الاجتماعي: يعبر عن مقدار التفاعل الاجتماعي للمبحوث مع أسرته والمجتمع المحيط والقدرة على تكوين العلاقات والمحافظة عليها، وتم قياس كل بعد بعشر عبارات، واعطيت الاستجابات أوزان: غير موافق=١ ، موافق لحد ما=٢ ، موافق=٣. وفيما يخص قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل من بعد الاحتياجات الأساسية، البعد الاقتصادي، البعد التعليمي، البعد الصحي، البعد الاجتماعي، قد بلغت ٠,٨١١، ٠,٩١٠، ٠,٨٩٦، ٠,٧٨٩، ٠,٨٦٢ على الترتيب، وهو ما يشير لدرجة ثبات مقبولة لكل مقياس.

الفروض البحثية:

١-توجدفروقمعنويةقبلوبعدالاستفادةمنبرنامجتكافلفيمايتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفين وأبعادها كل على حده.

٢-توجدفروقمعنويةقبلوبعدالاستفادةمنبرنامجكرامةفيمايتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفين وأبعادها كل على حده.

٣- توجد علاقات ارتباطية معنوية بين درجة الحماية الاجتماعية وكل بعد من أبعادها على حده، وبين المتغيرات المستقلة التالية: السن، عدد سنوات التعليم، إجمالي الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة، مستوي الطموح، الضغوط النفسية، المسئولية الاجتماعية، الانتماء، التخطيط للمستقبل، العدالة الاجتماعية، القدرية، ومكانة المرأة.

٤- تسهم المتغيرات المستقلة المرتبطة مجتمعة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الكلى لدرجة الحماية الاجتماعية وأبعادها كل على حده.

توصيف عينة الدراسة:

تبين من جدول (٢) بعض الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمبحوثين عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

١- خصائص المبحوثين المستفيدين من برنامج تكافل: تبين أن جميع المبحوثين من الإناث بنسبة بلغت ١٠٠٪، وأكثرهن تتراوح أعمارهن بين (٥٨-٤١) سنة بنسبة بلغت ٦٦٪، كما أن أكثر من نصفهن من الأرامل وعدد سنوات تعليمهن يتراوح بين (١٢-٧) سنة بنسبة بلغت ٥٨,٥ ،٥٢,٢٪ على الترتيب، في حين أن اكثرهن تتراوح دخول أسرهن بين (٤١٥-٢٥٠) جنيه بنسبة بلغت ٦٦٪، وأن أكثر من نصفهن يتراوح عدد أفراد أسرهن بين (٤-٣) فرد، في حين كان أكثرهن مستوى طموحهن منخفض بنسبة بلغت ٤٤٪، كما أن أكثرهن درجة الضغوط النفسية لديهن مرتفعة بنسبة بلغت ٦٥,٤٪، في حين أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثات درجة المسئولية الاجتماعية لديهن متوسطة بنسبة بلغت٧١,٧ ٪، وأن أكثرهن درجة انتمائهن منخفضة بنسبة بلغت ٣٧,٧٪، كما أن ما يقرب من نصفهن درجة تخطيطهن المستقبل منخفضة بنسبة بلغت٤٧,٢٪ ، في حين كان غالبيتهن شعورهن بالعدالة الاجتماعية منخفض بنسبة بلغت ٩٣,٧٪، وأن أكثر من نصف المبحوثات درجة القدرية لديهن مرتفعة بنسبة بلغت ٥٠,٩٪، كما أن أكثر من نصف المبحوثات مكانة المرأة لديهن متوسطة بنسبة بلغت ٥٦٪.

٢- خصائص المبحوثين المستفيدين من برنامج كرامة: اتضح أن ثلاثة أرباع المبحوثين من الإناث بنسبة بلغت٧٥ ٪، وأن جميع المبحوثين تراوح أعمارهم بين (٧٥-٥٩) سنة بنسبة بلغت ١٠٠٪، كما أن ما يقرب من نصف العينة أرامل بنسبة بلغت ٤٦,٩٪، في حين أن أكثرية المبحوثين تراوح عدد سنوات تعليمهم بين (١٢-٧) سنة بنسبة بلغت ٤٣,٨٪، كما أن أكثرهم تتراوح دخول أسرهم بين (٤١٥-٢٥٠) جنيه بنسبة بلغت ٦٥,٦٪، وأن أكثرية المبحوثين يتراوح عدد أفراد أسرهم بين (٤-٣) فرد بنسبة بلغت٤٣,٨ ٪، في حين أن ما يقرب من نصف العينة مستوى طموحهم منخفض بنسبة بلغت٤٦,٩ ٪، كما أن أكثرية المبحوثين درجة الضغوط

جدول ٢. الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمبحوثين عينة الدراسة الميدانية.

المتغير	الفئات	تكافل		كرامة		معامل ثبات ألفا كرونباخ
		عدد	٪	عدد	٪	
١- النوع	ذكر	صفر	صفر	٨	٢٥	–
	أنثي	١٥٩	١٠٠	٢٤	٧٥	
٢- السن	(٢٣-٤٠) سنة	٢٢	١٣,٨	صفر	صفر	–
	(٤١-٥٨) سنة	١٠٥	٦٦	صفر	صفر	
	(٥٩-٧٥) سنة	٣٢	٢٠,٢	٣٢	١٠٠	
٣- الحالة الزواجية	أعزب	صفر	صفر	٤	١٢,٥	–
	متزوج	٢٩	١٨,٢	١٠	٣١,٢	
	أرمل	٨٣	٥٢,٢	١٥	٤٦,٩	
	مطلق	٤١	٢٥,٨	٣	٩,٤	
	هجر	٦	٣,٨	صفر	صفر	
	أمي	١٨	١١,٣	١٢	٣٧,٥	
٤- عدد سنوات التعليم	(١-٨) سنة	٢٧	١٧	٥	١٥,٦	–
	(٧-١٢) سنة	٩٣	٥٨,٥	١٤	٤٣,٨	
	(١٣-١٨) سنة	٢١	١٣,٢	١	٣,١	
٥- إجمالي الدخل الشهري للأسرة	(٢٥٠-٤١٥) جنيه	١٠٥	٦٦	٢١	٦٥,٦	–
	(٤١٦-٥٨٥) جنيه	٤٤	٢٧,٧	١٠	٣١,٢	
	(٥٨٦-٧٥٠) جنيه	١٠	٦,٣	١	٣,١	
٦- عدد أفراد الأسرة	(١-٢) فرد	٥١	٣٢,١	١٢	٣٧,٥	–
	(٣-٤) فرد	٨٩	٥٦	١٤	٤٣,٨	
	(٥-٦) فرد	١٩	١١,٩	٦	١٨,٧	
٧- مستوي الطموح	منخفض	٧٠	٤٤	١٥	٤٦,٩	٠,٨٨١
	متوسط	٤٢	٢٦,٤	١٢	٣٧,٥	
	مرتفع	٤٧	٢٩,٦	٥	١٥,٦	

المتغير	الفئات	تكافل		كرامة		معامل ثبات ألفا كرونباخ
		عدد	٪	عدد	٪	
٨- الضغوط النفسية	منخفضة	٣٠	١٨,٩	٣	٩,٤	٠,٧٨٤
	متوسطة	٢٥	١٥,٧	٧	٢١,٩	
	مرتفعة	١٠٤	٦٥,٤	٢٢	٦٨,٨	
٩- المسئولية الاجتماعية	منخفضة	٣٣	٢٠,٨	٧	٢١,٩	٠,٨٤٤
	متوسطة	١١٤	٧١,٧	٢٣	٧١,٩	
	مرتفعة	١٢	٧,٥	٢	٦,٢	
١٠- الانتماء	منخفض	٦٠	٣٧,٧	١١	٣٤,٤	٠,٧٢٣
	متوسط	٥٩	٣٧,١	١٣	٤٠,٦	
	مرتفع	٤٠	٢٥,٢	٨	٢٥	
١١- التخطيط للمستقبل	منخفض	٧٥	٤٧,٢	١٨	٥٦,٢	٠,٧٦٥
	متوسط	٦٤	٤٠,٣	٨	٢٥	
	مرتفع	٢٠	١٢,٦	٦	١٨,٨	
١٢- العدالة الاجتماعية	منخفضة	١٤٩	٩٣,٧	٢٧	٨٤,٤	٠,٨٩٩
	متوسطة	٧	٤,٤	٤	١٢,٥	
	مرتفعة	٣	١,٩	١	٣,١	
١٣- القدرية	منخفضة	٢٨	١٧,٦	٩	٢٨,١	٠,٧١٢
	متوسطة	٥٠	٣١,٤	٩	٢٨,١	
	مرتفعة	٨١	٥٠,٩	١٤	٤٣,٨	
١٤- مكانة المرأة	منخفضة	٣٣	٢٠,٨	٤	١٢,٥	٠,٨٣١
	متوسطة	٨٩	٥٦	١٦	٥٠	
	مرتفعة	٣٧	٢٣,٢	١٢	٣٧,٥	

تكافل= ١٥٩ كرامة= ٣٢

النفسية لديهم مرتفعة بنسبة بلغت ٦٨,٨٪. في حين أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين درجة المسئولية الاجتماعية لديهم متوسطة بنسبة بلغت ٧١,٩٪. كما أن أكثرية المبحوثين درجة انتمائهم متوسطة بنسبة بلغت ٤٠,٦٪. كما اتضح أن أكثر من نصف المبحوثين درجة تخطيطهم للمستقبل منخفضة بنسبة بلغت ٥٦,٢٪. وأن أكثرية المبحوثين شعورهم بالعدالة الاجتماعية منخفض بنسبة بلغت ٨٤,٤٪. في حين أن أكثرية المبحوثين درجة القدرية لديهم مرتفعة بنسبة بلغت٤٣,٨ ٪. وأن نصف المبحوثين مكانة المرأة لديهم متوسطة بنسبة بلغت ٥٠٪.

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

أولاً- درجة الحماية الاجتماعية للمبحوثين قبل وبعد الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة:

لتحقيق الهدف الأول من الدراسة والذي يتعلق بالتعرف على درجة الحماية الاجتماعية للمبحوثين وكل بعد من أبعادها على حده قبل وبعد تطبيق برنامجي تكافل وكرامة. تم استخدام الرسوم البيانية بالاستعانة بالنسب المئوية لتكرارات استجابات المبحوثين. ويمكن عرض النتائج كما يلي:

أ- درجة الحماية الاجتماعية للمبحوثين قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة:

١- بعد الاحتياجات الأساسية: يوضح الشكل رقم (١) أن أكثر من نصف المبحوثات قبل الاستفادة من برنامج تكافل كانت درجة اشباعهن للحاجات الأساسية متوسطة بنسبة بلغت ٥٤,١٪. في حين أن أكثرية المبحوثين قبل الاستفادة من برنامج كرامة درجة اشباعهم للحاجات الأساسية منخفضة بنسبة بلغت ٨٤,٤٪. وهو ما يشير تدني أوضاع المبحوثين في برنامج كرامة عن أوضاع المبحوثين في برنامج تكافل قبل الاستفادة من خدمات البرنامج فيما يخص اشباع حاجاتهم الأساسية من طعام، شراب، ملبس، ومسكن.

٢- البعد الاقتصادي: يوضح شكل (٢) أن غالبية المبحوثين قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة كانت درجتهم في البعد الاقتصادي منخفضة بنسبة بلغت ٨٣,٦٪، ٨٤,٤٪ على الترتيب. وهو ما يشير الانخفاض الشديد في الأوضاع الاقتصادية للمبحوثين قبل الاستفادة من خدمات برنامجي تكافل وكرامة. ومدي احتياجهم لمصدر دخل لتحسين لتلك الأوضاع.

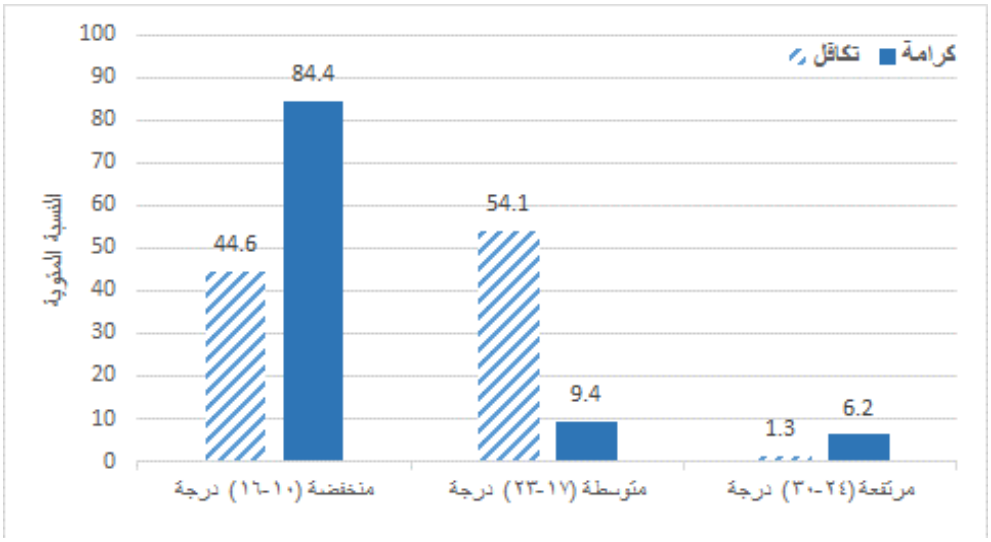

شكل ١. بعد الاحتياجات الأساسية قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة

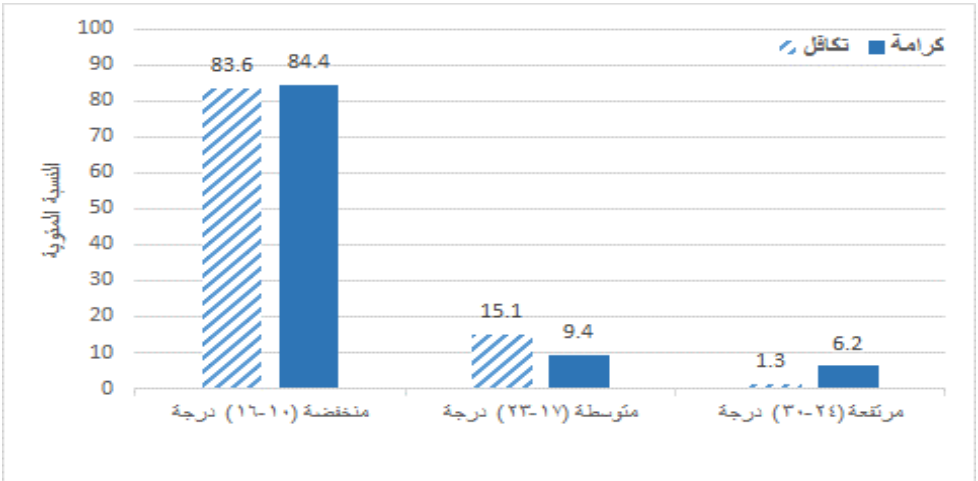

شكل ٢. البعد الاقتصادي قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة

٣- البعد التعليمي: يوضح الشكل (٣) أن أكثرية المبحوثين قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة كانت درجة البعد التعليمي لديهم منخفضة بنسبة بلغت ٦٢,٣٪، ٦٨,٨٪ على الترتيب، ويشير ذلك للانخفاض الملحوظ في المستوى التعليمي درجة اهتمام المبحوثين بالتعليم، وربما يرجع ذلك لتدني المستوى الاقتصادي للمبحوثين مما يجعل اهتمامهم الأول هو تحسين تلك الأوضاع السيئة.

٤- البعد الصحي: يوضح الشكل (٤) أن أكثرية المبحوثين كانت درجتهم في البعد الصحي منخفضة قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة بنسبة بلغت ٦٤,٨٪، ٨٤,٤٪ على الترتيب، وهو ما يشير إلى سوء أوضاعهم الصحية واحتياجهم للرعاية الصحية، وربما يرجع ذلك لانخفاض مستوى الدخل وما ينتج عنه من سوء في التغذية، وعدم القدرة على توفير بيئة معيشة صحية.

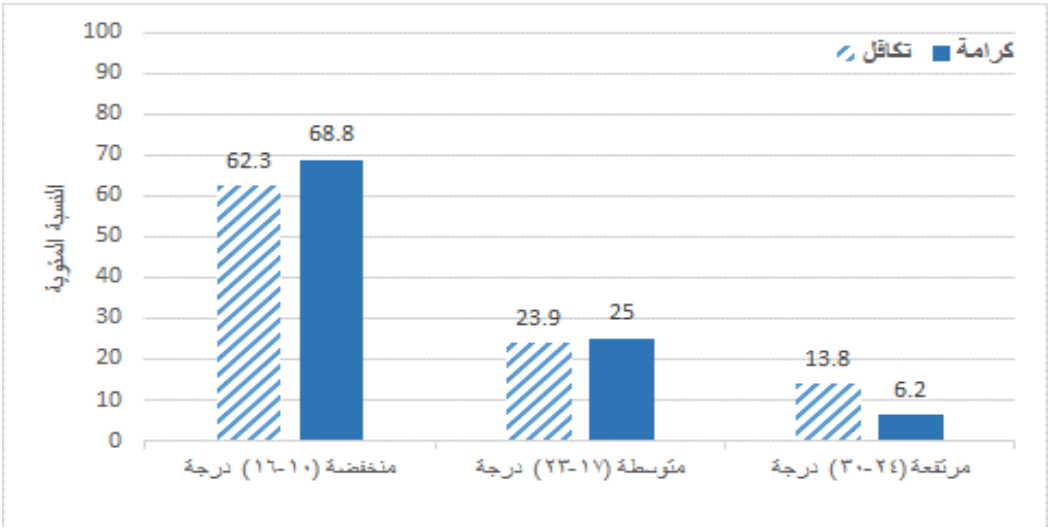

شكل ٣. البعد التعليمي قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة

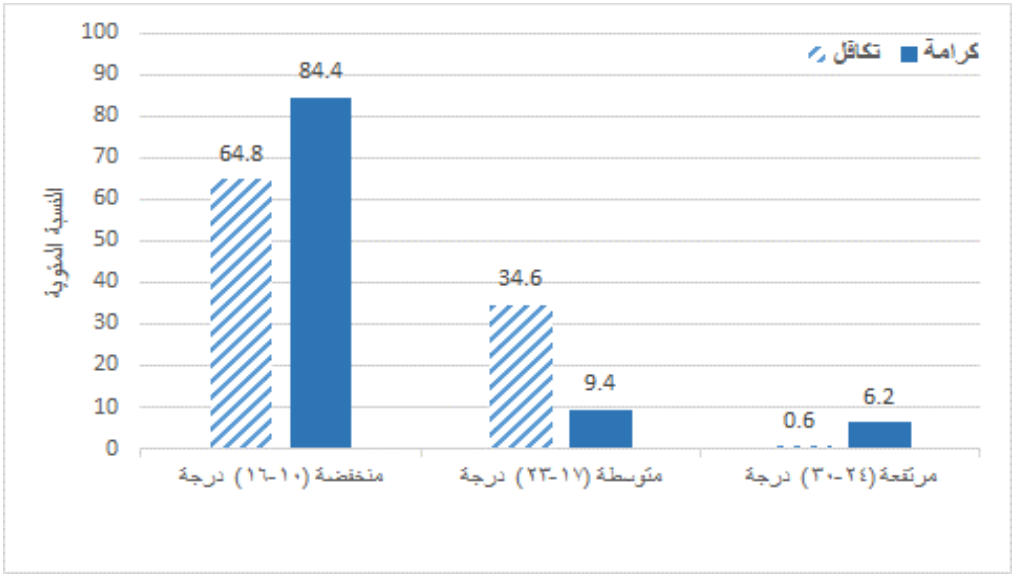

شكل ٤. البعد الصحي قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة

٥- البعد الاجتماعي: يوضح الشكل (٥) أن نحو نصف المبحوثين قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة كانت درجة البعد الاجتماعي لديهم متوسطة بنسبة بلغت ٥٠,٣٪، ٥٠٪ على الترتيب، ويشير ذلك إلى أن محاولة الريفيين عينة الدراسة أن يحافظوا لحد ما على تواصلهم مع عائلاتهم والمجتمع المحيط بالرغم من الظروف المعيشية الصعبة التي يمرون بها.

٦- الحماية الاجتماعية: يوضح الشكل (٦) أن أكثرية المبحوثين كانت درجة الحماية الاجتماعية لديهم منخفضة قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة بنسبة بلغت ٥٩,٧٪، ٦٨,٨٪ على الترتيب، وهو ما يشير إلى تدني مستوى الحماية الاجتماعية للريفيين عينة الدراسة، وربما يرجع ذلك ضعف قدرتهم على اشباع احتياجاتهم سواء الأساسية، الاقتصادية، التعليمية، والصحية، الأمر الذي يستدعي ضرورة التدخل ببرامج تهدف بشكل رئيسي لرفع درجة الحماية الاجتماعية للريفين، كما هو الحال في برنامجي تكافل وكرامة، وهو ما يتفق مع مدخل سبل المعيشة المستدامة، ونظرية الحرمان الاجتماعي.

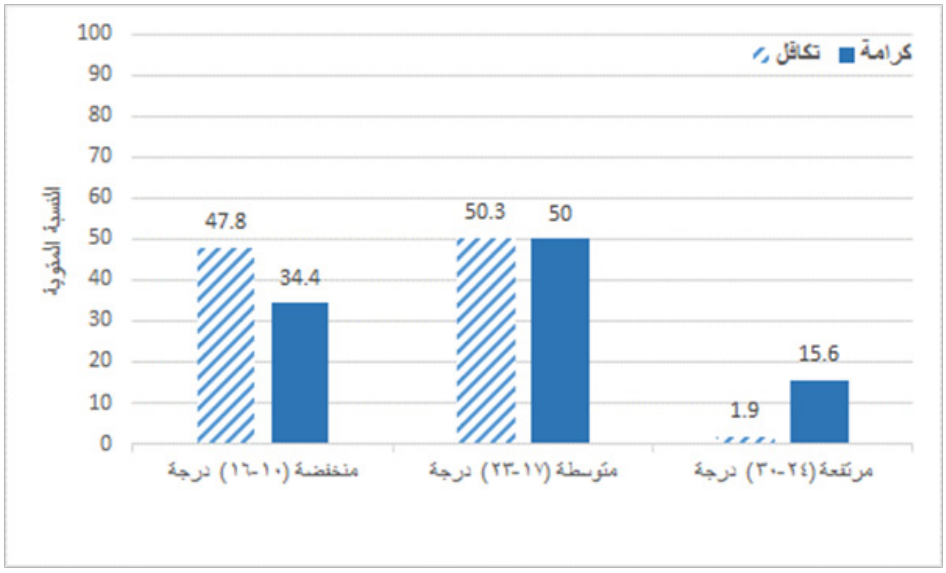

شكل ٥. البعد الاجتماعي قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة

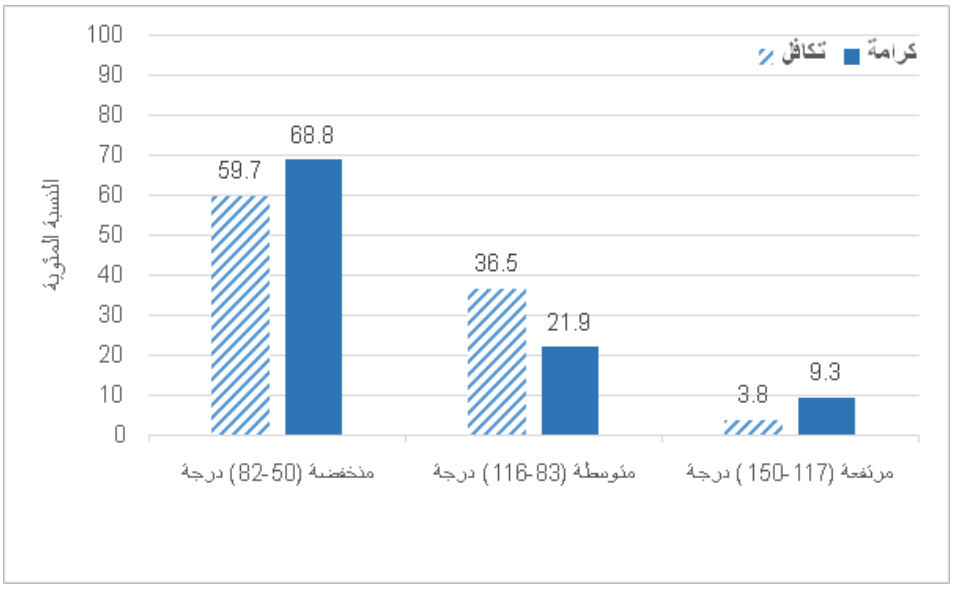

شكل ٦. الحماية الاجتماعية قبل الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة

ب- درجة الحماية الاجتماعية للمبحوثين بعد الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة:

١- بعد الاحتياجات الأساسية: يوضح الشكل (٧) أن أكثر من نصف الريفيات عينة الدراسة المستفيدات من برنامج تكافل درجة اشباعهن لحاجاتهن الأساسية متوسطة بنسبة بلغت ٥٤,١٪، في حين أن نصف المبحوثين المستفيدين من برنامج كرامة درجة اشباعهم للحاجات الأساسية منخفضة بنسبة بلغت ٥٠٪، ويتضح أنه وبعد الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة مازالت قدرة الريفيين عينة الدراسة على اشباع حاجاتهم الأساسية ليست بالقدر الكافي، بالرغم من التحسن الملحوظ في درجة اشباع المستفيدين من برنامج كرامة حيث بلغت درجة اشباع الاحتياجات الأساسية المتوسطة ٤٣,٨٪.

٢- البعد الاقتصادي: يوضح الشكل (٨) أن غالبية الريفيين عينة الدراسة المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة كانت درجتهم في البعد الاقتصادي منخفضة بنسبة بلغت ٨٣٪، ٨٤,٤٪ على الترتيب، وهو ما يشير إلى عدم قدرة البرنامجين على تحسين الظروف الاقتصادية للمستفيدين، وهو ما يعتبر عدم نجاح في تحقيق هدف رئيسي من أهداف برنامجي تكافل وكرامة، وهو ما يتفق مع دراستى (هاشم، ٢٠١٥) و (الديدي، ٢٠١٨).

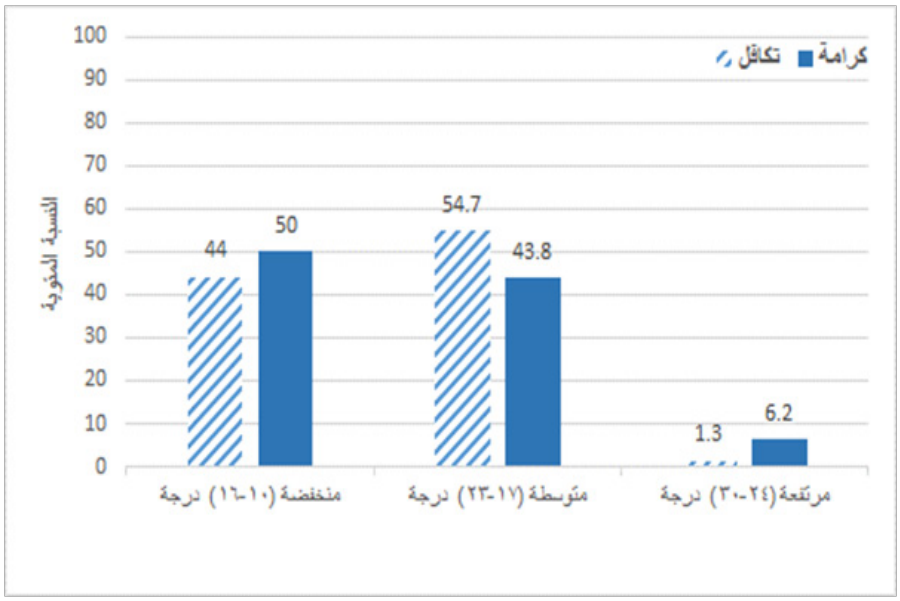

شكل ٧. بعد الاحتياجات الأساسيةبعد الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة

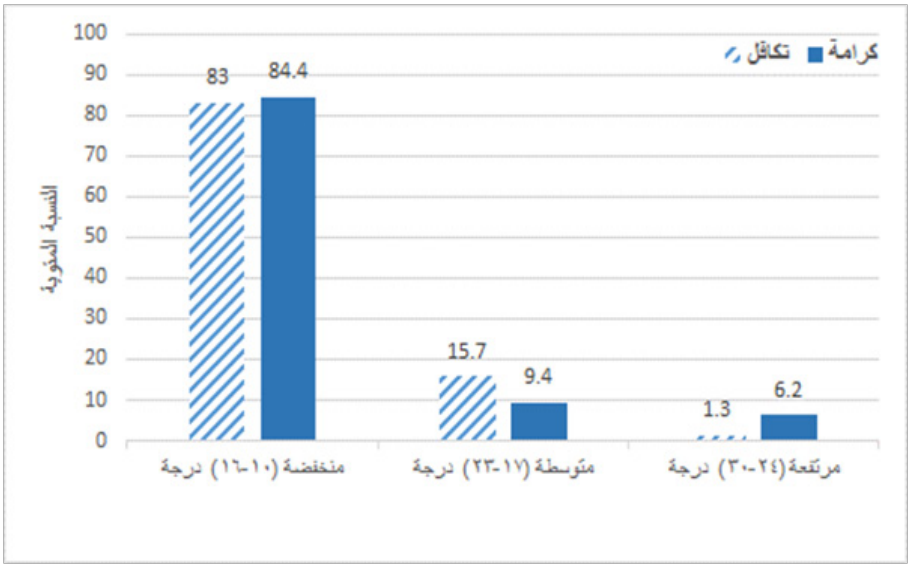

شكل ٨. البعد الاقتصادي بعد الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة

٣- البعد التعليمي: يوضح الشكل (٩) أن نحو ثلثي المبحوثات المستفيدات من برنامج تكافل كانت درجة البعد التعليمي لديهن مرتفعة بنسبة بلغت ٧٥,٥٪، في حين كان أكثرية المبحوثين المستفيدين من برنامج كرامة درجتهم في البعد التعليمي منخفضة بنسبة بلغت ٦٨,٨٪، ويتضح حدوث تحسن كبير في اهتمام المبحوثات بالتعليم وتحسن المستوى التعليمي للأسرة بعد الاستفادة من برنامج تكافل، وهو ما يتفق مع كل من نظرية التبادل الاجتماعي، ودراسة (الرمادي، ٢٠١٧).

٤- البعد الصحي: يوضح الشكل (١٠) أن أكثر من نصف المبحوثات المستفيدات من برنامج تكافل كانت درجة البعد الصحي لديهن مرتفعة بنسبة بلغت ٥٥,٣٪، في حين كان أكثرية المبحوثين المستفيدين من برنامج كرامة درجتهم في البعد التعليمي منخفضة بنسبة بلغت ٦٨,٨٪، وهو ما يبرز تحسن الأوضاع الصحية للريفيات عينة الدراسة واسرهم بعد الاستفادة من برنامج تكافل، وهو ما يتفق مع نظرية التبادل الاجتماعي.

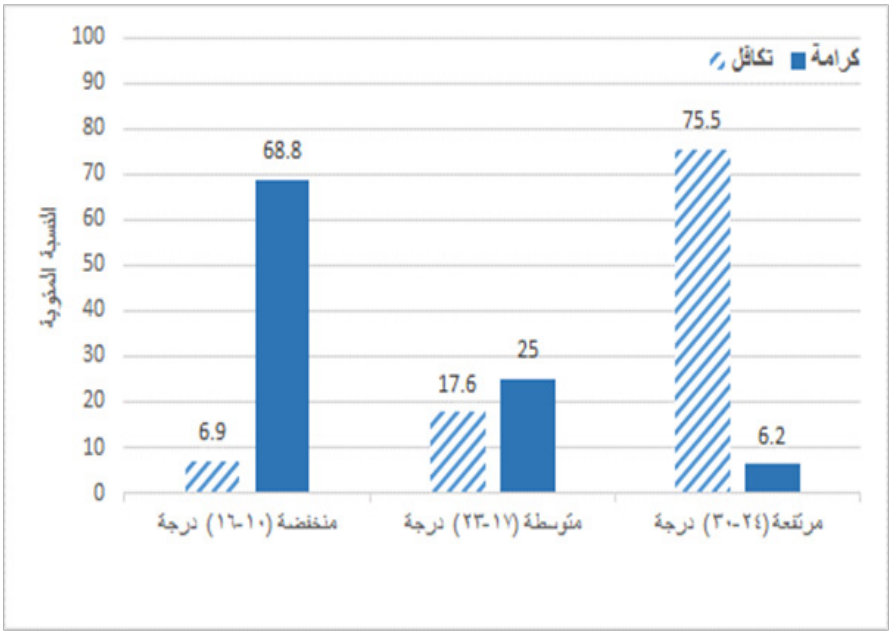

شكل ٩. البعد التعليمي بعد الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة

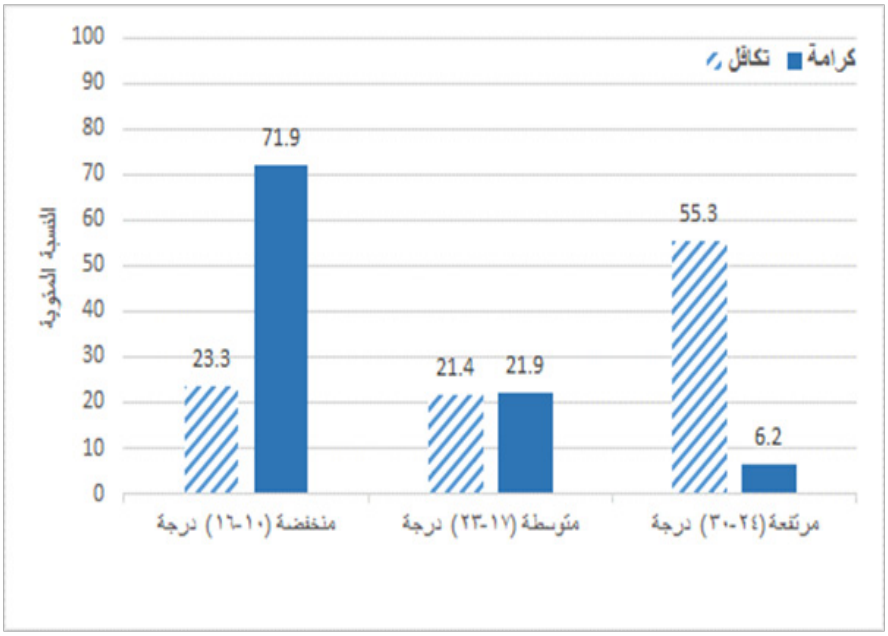

شكل ١٠. البعد الصحي بعد الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة

٥- البعد الاجتماعي: يوضح الشكل (١١) أن أكثر نصف المبحوثين المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة كانت درجة الحماية الاجتماعية لديهم متوسطة بنسبة بلغت ٥١,٦٪، ٥٣,٢٪ على الترتيب، وهو ما يشير ثبات نسبي في البعد الاجتماعي بعد الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة.

٦- الحماية الاجتماعية: يوضح الشكل (١٢) أن أكثرية المبحوثين المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة كانت درجة الحماية الاجتماعية لديهم منخفضة بنسبة بلغت ٤٠,٩٪، ٥٩,٤٪ على الترتيب، ويتضح أنه وبعد استفادة المبحوثين من برنامجي تكافل وكرامة مازالت درجة الحماية الاجتماعية منخفضة إجمالاً، وهو ما يشير إلى ضعف قدرة البرنامجين في رفع درجة الحماية الاجتماعية للريفيين عينة الدراسة بالشكل المطلوب، وهو ما يتفق كل من دراستي (هاشم، ٢٠١٥)، (الديدي، ٢٠١٨)، في حين يختلف مع دراسة (الرمادي،٢٠١٧).

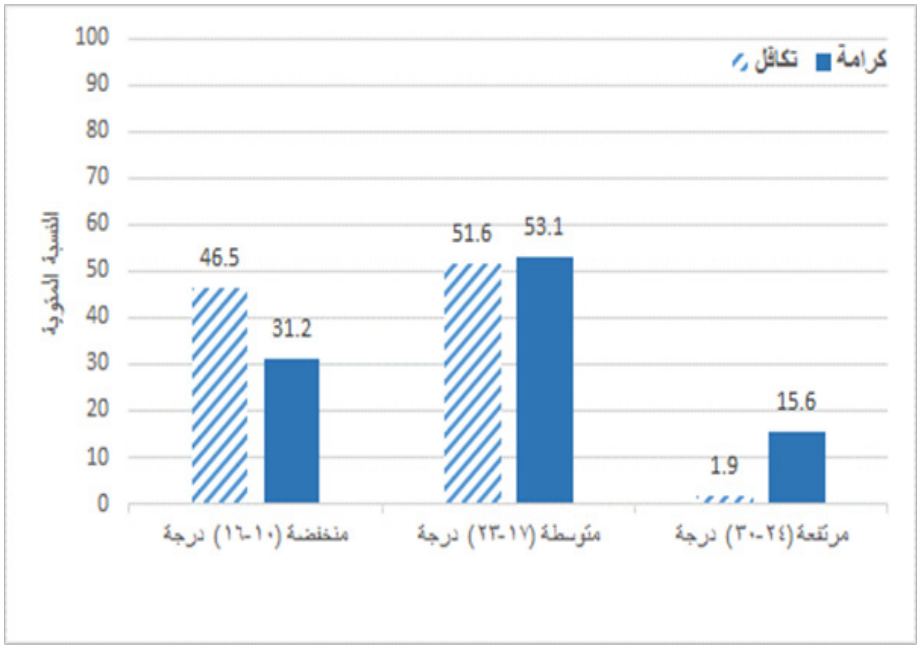

شكل ١١. البعد الاجتماعي بعد الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة

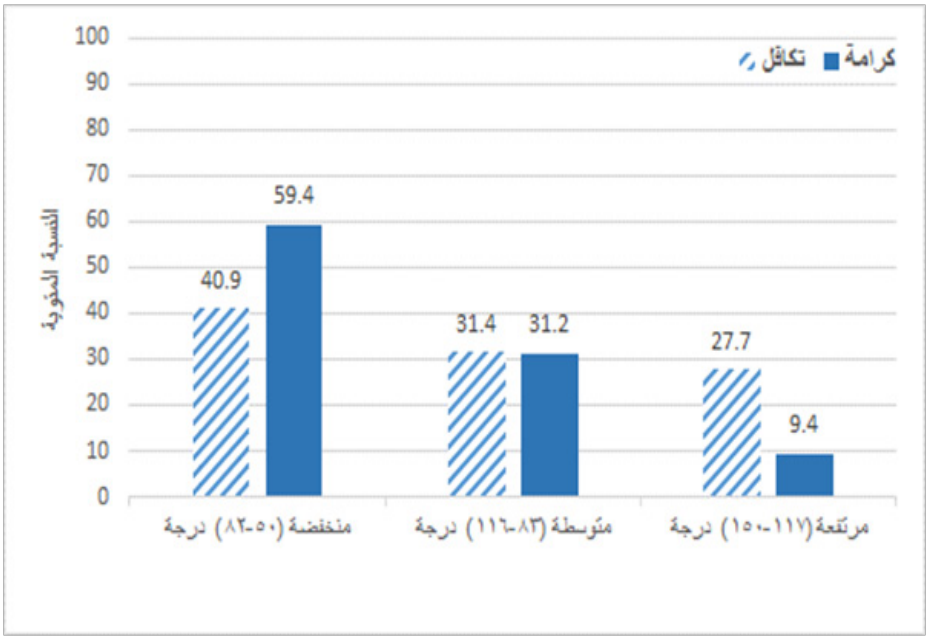

شكل ١١. الحماية الاجتماعية بعد الاستفادة من برنامجي تكافل وكرامة

ثانياً- اختبار معنوية الفروق قبل وبعد الاستفادة من برنامج تكافل فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفين عينة الدراسة وأبعادها كل على حده:

لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة، تم فرض الفرض البحثي الأول، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي «لا توجد فروق معنوية قبل وبعد الاستفادة من برنامج تكافل فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفين وأبعادها كل على حده»، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار «Paired-Samples T test».

وتظهر نتائج الجدول (٣) أن هناك فروقاً معنوية قبل وبعد الاستفادة من برنامج تكافل عند مستوى معنوية ٠,٠١ فيما يتعلق بالبعد الصحي، وكانت هذه الفروق لصالح الفترة بعد الاستفادة من برنامج تكافل، ذات المتوسط الأعلى والذي بلغ ١٥,٨٧، وهو ما يشير لحدوث تحسن ملموس في البعد الصحي للريفيين عينة الدراسة وأسرهم بعد الاستفادة من برنامج تكافل، وربما يرجع ذلك إلى اشتراط البرنامج حضور الأم لثلاث جلسات توعية صحية بحد أدني لمتابعة برامج الصحة الأولية والنمو ومتابعة الحمل وإعطاء الأطفال كل جرعات برامج التطعيمات علي مدار كافة المراحل العمرية حتي ٦ سنوات، وذلك لضمان الاقصاء من البرنامج.

بينما وجدت فروقاً معنوية قبل وبعد الاستفادة من برنامج تكافل عند مستوى معنوية ٠,٠٥ فيما يخص البعد التعليمي، وهذه الفروق لصالح الفترة بعد الاستفادة من برنامج تكافل، ذات المتوسط الأعلى والذي بلغ ١٨,٠٩، ويتضح وجود تحسن في المستوى التعليمي للريفيين عينة الدراسة وأسرهم بعد الاستفادة من برنامج تكافل، وربما يرجع ذلك إلى إلزام البرنامج حضور أبناء الأسر المستفيدة في المدارس المسجلين بها بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠٪ شهريا.

في حين اتضح عدم وجود فروقاً معنوية قبل وبعد الاستفادة من برنامج تكافل فيما يتعلق ببعد الاحتياجات الأساسية، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، وهو ما يشير إلى عدم قدرة برنامج تكافل على زيادة اشباع الاحتياجات الأساسية وتحسين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، مما ترتب علية من عدم وجود تحسن معنوي في درجة الحماية الاجتماعية بشكل عام، وهو ما يختلف مع نظرية التبادل الاجتماعي، ويتفق مع دراستي (هاشم، ٢٠١٥) و (الديدي، ٢٠١٨).

وبناءً على ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الأول بالنسبة للبعدين الصحي والتعليمي الذي ثبتت معنويتهما، وقبوله فيما يتعلق ببعد الاحتياجات الأساسية، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والحماية الاجتماعية اللذين لم تثبت معنوياتهم.

ثالثاً- اختبار معنوية الفروق قبل وبعد الاستفادة من برنامج كرامة فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفين عينة الدراسة وأبعادها كل على حده:

لتحقيق الهدف الثالث من الدراسة، تم فرض الفرض البحثي الثاني، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي «لا توجد فروق معنوية قبل وبعد الاستفادة من برنامج كرامة فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفين وأبعادها كل على حده»، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار «Paired-Samples T test».

وتشير نتائج جدول (٤) أن هناك فروقاً معنوية قبل وبعد الاستفادة من برنامج كرامة عند مستوى معنوية ٠,٠١ فيما يتعلق ببعد الاحتياجات الأساسية، وكانت هذه الفروق لصالح الفترة بعد الاستفادة من برنامج كرامة، ذات المتوسط الأعلى والذي بلغ ١٥,٣٤، وهو ما يظهر وجود تحسن في قدرة الريفيين عينة الدراسة على اشباع احتياجاتهم الأساسية بعد الاستفادة من برنامج كرامة، وربما يرجع ذلك إلى الاحتياج الكبير للمبحوثين لأي مصدر دخل يوفر لهم احتياجات المعيشة الأساسية وذلك قبل الالتحاق بالبرنامج.

في حين تظهر النتائج عدم وجود فروقاً معنوية قبل وبعد الاستفادة من برنامج كرامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، البعد التعليمي، البعد الصحي، البعد الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، وهو ما يظهر ضعف قدرة برنامج كرامة في تحقيق أهدافه الأساسية والمتعلقة بتحسين الوضاع الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية للمستفيدين بشكل عام، وما ينعكس على ضعف درجة الحماية الاجتماعية بشكل خاص.

جدول ٣. نتائج اختبار معنوية الفروققبل وبعد الاستفادة من برنامج تكافل فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفين عينة الدراسة وأبعادها كل على حده

المتغير	المتوسط الحسابي قبل الاستفادة من تكافل	المتوسط الحسابي بعد الاستفادة من تكافل	قيمة "ت"
١- بعد الاحتياجات الأساسية	١٤,٣٦	١٤,٥٢	٠,٤٦٧
٢- البعد الاقتصادي	١٢,١٥	١٢,١٦	٠,٠٥٤
٣- البعد التعليمي	١٧,٣١	١٨,٠٩	*١,٩٧٠
٤- البعد الصحي	١٤,٣١	١٥,٨٧	**٣,٢٣٧
٥- البعد الاجتماعي	١٤,٦٢	١٤,٧٦	٠,٤٣٠
٦- الحماية الاجتماعية	٧٢,٧٥	٧٥,٤٠	١,٥٣٦

ن = ١٥٩ * مستوى دلالة ٠,٠٥

** مستوى دلالة ٠,٠١

جدول ٤. نتائج اختبار معنوية الفروققبل وبعد الاستفادة من برنامج كرامة فيما يتعلق بدرجة الحماية الاجتماعية للريفين عينة الدراسة وأبعادها كل على حده

المتغير	المتوسط الحسابي قبل الاستفادة من كرامة	المتوسط الحسابي بعد الاستفادة من كرامة	قيمة "ت"
١- بعد الاحتياجات الأساسية	١١,٨٨	١٥,٣٤	٤,١٤٥**
٢- البعد الاقتصادي	١١,٥٣	١١,٧٢	٠,٢٥٣
٣- البعد التعليمي	١٢,٦٣	١٢,٧٥	٠,١٤٠
٤- البعد الصحي	١٣,١٣	١٣,٩٤	١,١٦٩
٥- البعد الاجتماعي	١٥,٧٢	١٥,٨٨	٠,٢٢٠
٦- الحماية الاجتماعية	٦٥,٠٣	٦٩,٤٧	١,٢٢٩
ن = ٣٢		** مستوى دلالة ٠,٠١	

رابعاً- العوامل المؤثرة على درجة الحماية الاجتماعية للريفيين عينة الدراسة وأبعادها كل على حده:

لتحقيق الهدف الرابع من الدراسة، والذي يتعلق بتحديد العوامل المؤثرة على درجة الحماية الاجتماعية للريفين وأبعادها كل على حده، ودرجة مساهمة كل عامل من العوامل المؤثرة معنوياً، تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون، ومعامل الانحدار المتعدد المتدرج الصاعد "step wise"، ويمكن عرض النتائج المتحصل عليها كما يلي:

١- العلاقات الارتباطية بين بعض المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة الحماية الاجتماعية وأبعادها كل على حده:

لتحديد العوامل المرتبطة بدرجة الحماية الاجتماعية وكل بعد من أبعادها على حده، تم صياغة الفرض البحثي الثالث، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي «لا توجد علاقات ارتباطية معنوية بين درجة الحماية الاجتماعية وكل بعد من أبعادها على حده، وبين المتغيرات المستقلة التالية: السن، عدد سنوات التعليم، إجمالي الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة، مستوي الطموح، الضغوط النفسية، المسئولية الاجتماعية، الانتماء، التخطيط للمستقبل، العدالة الاجتماعية، القدرية، ومكانة المرأة»، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون، ويوضح جدول (٥) النتائج المتحصل عليها.

أ- بعد الاحتياجات الأساسية، البعد الاقتصادي، والبعد التعليمي:

تبين وجود علاقة ارتباطيه معنوية موجبة عند مستوى معنوية ٠,٠١، بين بعد الاحتياجات الأساسية، البعد الاقتصادي، والبعد التعليمي وبين ستة متغيرات مستقلة هي: عدد سنوات التعليم، إجمالي الدخل الشهري، مستوي الطموح، الانتماء، التخطيط للمستقبل، والعدالة الاجتماعية، كما تبين وجود علاقة ارتباطيه معنوية موجبة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ مع متغير المسئولية الاجتماعية، ويتضح مما سبق أنه كلما زاد عدد سنوات التعليم وخل الأسرة، وارتفع مستوى الطموح والانتماء والتخطيط للمستقبل، وزاد مقدار شعور الفرد بالعدالة الاجتماعية والمسئولية الاجتماعية تجاه مجتمعه، ارتفعت قدرته على اشباع حاجاته الأساسية من طعام وشراب وملبس ومسكن، وإيجاد مصدر للدخل لتحسين أوضاعه الاقتصادية، وازداد اهتمامه واهتمام أسرته بالتعليم.

في حين تبين وجود علاقة ارتباطيه معنوية سالبة عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين بعد الاحتياجات الأساسية، البعد الاقتصادي، والبعد التعليمي وبين أربعة متغيرات مستقلة هي: السن، عدد أفراد الأسرة، الضغوط النفسية، والقدرية، وهو ما يشير إلى أنه كلما تقدم الفرد في العمر، وكبر حجم أسرته، وازداد الضغوط النفسية لديه، وتسليمه بالأمر الواقع، انخفضت قدرته على تلبية احتياجاته الأساسية، وتدهورت أوضاعه الاقتصادية والتعليمية.

في حين تبين عدم وجود علاقة ارتباطيه معنوية بين بعد الاحتياجات الأساسية، البعد الاقتصادي، والبعد التعليمي ومتغير مكانة المرأة.

ب- البعد الصحي: تبين وجود علاقة ارتباطيه معنوية موجبة عند مستوى معنوية ٠,٠١، بين البعد الصحي وبين متغيرين مستقلين هما: عدد سنوات التعليم، التخطيط للمستقبل، وهو ما يظهر أنه كلما تحسن المستوى التعليمي للفرد، وقدرته على تنظيم أولوياته واحتياجاته المستقبلية، كلما كان قدرة أفضل على مواجهة أي ظروف صحية سيئة تواجهه أو تواجه أسرته.

في حين تبين وجود علاقة ارتباطيه معنوية سالبة عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين البعد الصحي وبين متغيرين مستقلين هما: السن، الضغوط النفسية، كما تبين وجود علاقة ارتباطيه معنوية سالبة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ مع متغير عدد أفراد الأسرة، وهو ما يشير إلى أنه كلما تقدم الفرد في السن، وارتفعت درجة الضغوط النفسية لديه، وكبر حجم أسرته، كلما كان أكثر عرضه هو وأسرته للمواجهة ظروف صحية سيئة.

في حين تبين عدم وجود علاقة ارتباطيه معنوية بين البعد الصحي وبين سبعة متغيرات مستقلة هي: إجمالي الدخل الشهري، مستوي الطموح، المسئولية الاجتماعية، الانتماء، العدالة الاجتماعية، القدرية، مكانة المرأة.

ج- البعد الاجتماعي: تبين وجود علاقة ارتباطيه معنوية موجبة عند مستوى معنوية ٠,٠١، بين البعد الاجتماعي وبين ثلاثة متغيرات مستقلة هي: المسئولية الاجتماعية، الانتماء، التخطيط للمستقبل، كما تظهر النتائج وجود علاقة ارتباطيه معنوية موجبة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ مع متغير السن، أي أنه كلما ازداد انتماء وشعور الفرد بالمسئولية تجاه مجتمعه،

وتخطيطه للمستقبل، وتقدم في العمر كلما تحسنت قدرته على التفاعل والاندماج وتوطيد العلاقات داخل اسرته وفي نطاق مجتمعه المحيط.

في حين تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباطيه معنوية سالبة عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين البعد الاجتماعي وبين متغيرين مستقلين هما: عدد أفراد الأسرة، الضغوط النفسية، أي أنه كلما كبر حجم الأسرة، وارتفع مستوى الضغوط النفسية، كلما انخفضت قدرة الفرد على الاهتمام بالجوانب الاجتماعية داخل اسرته ومجتمعه على حد سواء.

د- الحماية الاجتماعية: تبين وجود علاقة ارتباطيه معنوية موجبة عند مستوى معنوية ٠,٠١، بين الحماية الاجتماعية وبين أربعة متغيرات مستقلة هي: عدد سنوات التعليم، إجمالي الدخل الشهري، مستوي الطموح، التخطيط للمستقبل، كما تبين وجود علاقة ارتباطيه معنوية موجبة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ مع متغيرين هما: الانتماء، والعدالة الاجتماعية، ويتضح مما سبق أنه كلما تحسن المستوي التعليمي للفرد، وازداد دخل أسرته، وارتفع مستوي طموحه، وكان له القدرة على ترتيب أولوياته المستقبلية، كلما ارتفعت درجة الحماية الاجتماعية له ولأسرته، وهو ما يتفق مع مدخل الحماية الاجتماعية التحويلية.

في حين تبين وجود علاقة ارتباطيه معنوية سالبة عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين الحماية الاجتماعية وبين ثلاثة متغيرات مستقلة هي: السن، عدد أفراد الأسرة، الضغوط النفسية، وهو ما يشير إلى أنه كلما تقدم الفرد في العمر، وكبر حجم أسرته، وازداد الضغوط النفسية لديه، انخفضت درجة الحماية الاجتماعية سواء على المستوى الفردي أو الأسري.

في حين تبين عدم وجود علاقة ارتباطيه معنوية بين الحماية الاجتماعية وثلاثة متغيرات مستقلة هي: المسئولية الاجتماعية، القدرية، ومكانة المرأة.

وبناءاً على العرض السابق يمكن رفض الفرض الصفري بالنسبة للمتغيرات التي ثبتت معنوية علاقتها بدرجة الحماية الاجتماعية وكل بعد من أبعادها على حده، بينما يمكن قبوله فيما يتعلق بالمتغيرات التي لم تثبت معنويتها.

٢- درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المرتبطة معنوياً مجتمعة في تفسير التباين الكلى لدرجة الحماية الاجتماعية وأبعادها كل على حده: لتحديد درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المرتبطة معنوياً مجتمعة في تفسير التباين الكلى لدرجة الحماية الاجتماعية وأبعادها كل على حده، تم صياغة الفرض البحثي الرابع، وللتأكد من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الإحصائي الصفري التالي: «لا تسهم المتغيرات المستقلة المرتبطة مجتمعة إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الكلى لدرجة الحماية الاجتماعية وأبعادها كل على حده»، ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام التحليل الانحدار المتعدد التدريجي الصاعد «Step Wise»، وتوضح الجدول ٥-١٠ النتائج التي تم التوصل إليها، والتي يمكن عرضها كالاتي:

أ- بعد الاحتياجات الأساسية: تشير نتائج جدول (٦) إلى أن هناك متغيرين مستقلين أسهما مجتمعين إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الكلي في درجة بعد الاحتياجات الأساسية حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعياري لهذه العلاقة ٠,٦٢٩، وبلغت قيمة «ف» المحسوبة ١٥٩,٦٧ وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يعني أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر نحو ٦٢,٩٪ من التباين الكلي في المتغير التابع.

ويمكن تحديد نسبة الإسهام النسبي لكل متغير كما يلي: إجمالي الدخل الشهري ٦٠,٤٪، عدد سنوات التعليم ٢,٥٪، وكانت تأثيرات هذه المتغيرات جميعها إيجابية، وهو ما يشير لأهمية مقدار الدخل الشهري وفي تحديد قدرة الفرد على اشباع احتياجاته الأساسية، أن تحسن الدخل يسهم بشكل أساسي في زيادة قدرة الفرد على استيفاء حاجته من طعام وشراب وملبس ومسكن.

جدول٥. العلاقات الارتباطية بين بعض المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة الحماية الاجتماعية وأبعادها كل على حده

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	بعد الاحتياجات الأساسية	البعد الاقتصادي	البعد التعليمي	البعد الصحي	البعد الاجتماعي	الحماية الاجتماعية
1- السن	-0.745**	-0.638**	-0.826**	-0.467**	0.171*	-0.594**
2- عدد سنوات التعليم	0.597**	0.534**	0.544**	0.342**	0.398	0.502**
3- إجمالي الدخل الشهري	0.777**	0.659**	0.937**	0.122	0.118	0.543**
4- عدد أفراد الأسرة	-0.249**	-0.163*	-0.247**	-0.170*	-0.254**	-0.209**
5- مستوي الطموح	0.296**	0.212**	0.239**	0.130	0.126	0.200**
6- الضغوط النفسية	-0.660**	-0.516**	-0.825**	-0.460**	-0.257**	-0.534**
7- المسئولية الاجتماعية	0.183*	0.143*	0.128*	0.070	0.527**	0.113
8- الانتماء	0.260**	0.319**	0.308**	0.063	0.332**	0.170*
9- التخطيط للمستقبل	0.705**	0.689**	0.730**	0.340**	0.322**	0.535**
10- العدالة الاجتماعية	0.280**	0.438**	0.199**	0.005	0.112	0.175*
11- القدرية	-0.206**	-0.278**	-0.252**	-0.007	-0.066	-0.120
12- مكانة المرأة	0.089	0.098	0.069	0.089	0.022	0.093

* مستوى معنوية 0.05 ** مستوى معنوية 0.01 ن=191

جدول ٦. درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المرتبطة معنوياً مجتمعة في تفسير التباين الكلى لبعد الاحتياجات الأساسية

المتغيرات المستقلة	بعد الاحتياجات الأساسية								
	معامل الارتباط البسيط "r"	معامل الارتباط المتعدد	النسبة التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع	نسبة التباين المفسر للمتغير التابع	٪للتباين المفسر للمتغير التابع	معامل الانحدار الجزئي غير المعياري	معامل الانحدار الجزئي المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	الترتيب
١- إجمالي الدخل الشهري	٠,٧٧٧	٠,٧٧٧	٠,٦٠٤	٠,٦٠٤	٦٠,٤	٢,٣٥١	٠,٦٥٦	١١,٧٨١**	١
٢- عدد سنوات التعليم	٠,٥٩٧	٠,٧٩٣	٠,٦٢٩	٠,٠٢٥	٢,٥	١,٠٨٣	٠,٢٠١	٣,٦,٠٩**	٢

معامل الارتباط المتعدد= ٠,٧٩٣ معامل التحديد المعياري= ٠,٦٢٩ قيمة ف المحسوبة= ١٥٩,٦٧**

**= مستوى معنوية ٠,٠١ ن= ١٩١

ب- البعد الاقتصادي: تشير نتائج جدول (٧) إلى أن هناك أربعة متغيرات مستقلة أسهموا مجتمعين إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الكلي في درجة البعد الاقتصادي حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعياري لهذه العلاقة ٠,٥٨٨، وبلغت قيمة «ف» المحسوبة ٦٦,٤٢٢ وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يعني أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر نحو ٥٨,٨٪ من التباين الكلي في المتغير التابع، ويمكن تحديد نسبة الإسهام النسبي لكل متغير كما يلي: التخطيط للمستقبل ٤٧,٥٪، العدالة الاجتماعية ٤,٣٪، إجمالي الدخل الشهري ٣٪، الضغوط النفسية ٤٪، وكانت تأثيرات هذه المتغيرات جميعها إيجابية ماعدا متغير الضغوط النفسية، وهو ما يشير إلى مدى أهمية التخطيط الجيد للمستقبل وما يترتب عليه من زيادة القدرة على تحسين الأوضاع الاقتصادية.

ج- البعد التعليمي: تشير نتائج جدول (٨) إلى أن هناك أربعة متغيرات مستقلة أسهموا مجتمعين إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الكلي في درجة البعد التعليمي حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعياري لهذه العلاقة ٠,٨٩٤، وبلغت قيمة «ف» المحسوبة ٣٩١,٥٩٣ وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يعني أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر نحو ٨٩,٤٪ من التباين الكلي في المتغير التابع، ويمكن تحديد نسبة الإسهام النسبي لكل متغير كما يلي: إجمالي الدخل الشهري ٨٧,٨٪، العدالة الاجتماعية ١٪، القدرية ٠,٤٪، الانتماء ٠,٢٪، وكانت تأثيرات هذه المتغيرات جميعها إيجابية ماعدا متغير القدرية، وهو ما يشير إلى التأثير الكبير لزيادة لمستوى الدخل على اهتمام الأفراد بالتعليم وحرصهم على تحسين مستوى الأسرة تعليمياً.

د- البعد الصحي: تشير نتائج جدول (٩) إلى أن هناك ثلاثة متغيرات مستقلة أسهموا مجتمعين إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الكلي في درجة البعد الصحي حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعياري لهذه العلاقة ٠,٢٥٨، وبلغت قيمة «ف» المحسوبة ٢١,٧٠٤ وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يعني أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر نحو ٢٥,٨٪ من التباين الكلي في المتغير التابع، ويمكن تحديد نسبة الإسهام النسبي لكل متغير كما يلي: السن ٢١,٨٪، الضغوط النفسية ١,٩٪، التخطيط للمستقبل ٢,١٪، وكانت تأثيرات هذه المتغيرات جميعها سلبية ماعدا متغير التخطيط للمستقبل، ويتضح مدى تأثير عامل السن على البعد الصحي، وأنه كلما تقدم الفرد في السن كلما ازادت حاجته للرعاية الصحية.

ه- البعد الاجتماعي: تشير نتائج جدول (١٠) إلى أن هناك أربعة متغيرات مستقلة أسهموا مجتمعين إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الكلي في درجة البعد الاجتماعي حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعياري لهذه العلاقة ٠,٤١٣، وبلغت قيمة «ف» المحسوبة ٣٢,١٧٥ وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يعني أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر نحو ٤١,٣٪ من التباين الكلي في المتغير التابع، ويمكن تحديد نسبة الإسهام النسبي لكل متغير كما يلي: المسئولية الاجتماعية ٢٧,٨٪، التخطيط للمستقبل ١٠٪، عدد أفراد الأسرة ٢,١٪، الانتماء ١,٤٪، وكانت تأثيرات هذه المتغيرات جميعها إيجابية ماعدا متغير عدد أفراد الأسرة، ويشير ذلك إلى أهمية شعور الفرد بالمسئولية الاجتماعية تجاه مجتمعه وما يترتب عليه من زيادة قدرته على التفاعل والاندماج فيه وتوطيد علاقته من الاخرين.

أ- الحماية الاجتماعية: تشير نتائج جدول (١١) إلى أن هناك متغيرين مستقلين أسهما مجتمعين إسهاماً معنوياً في تفسير التباين الكلي في درجة الحماية الاجتماعية حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعياري لهذه العلاقة ٠,٤٢٧، وبلغت قيمة «ف» المحسوبة ٧٠,٠٥٢ وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يعني أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر نحو ٤٢,٧٪ من التباين الكلي في المتغير التابع، ويمكن تحديد نسبة الإسهام النسبي لكل متغير كما يلي: إجمالي الدخل الشهري ٤٠,٥٪، عدد سنوات التعليم ٢,٢٪، وكانت تأثيرات هذه المتغيرات جميعها إيجابية، وهو ما يشير إلى أن تحسين مستوى دخول الأفراد يسهم وبشكل أساسي في زيادة قدرتهم على تحسين أوضاعهم، وما يتبع ذلك من زيادة درجة الحماية الاجتماعية لهم، وهو ما يتفق مع مدخل الحماية الاجتماعية التحويلية.

ومن العرض السابق للنتائج يمكن رفض الفرض الصفري بالنسبة للمتغيرات التي ثبتت معنوية إسهامها في تفسير التباين الكلى لدرجة الحماية الاجتماعية وأبعادها كل على حده، بينما يمكن قبوله فيما يتعلق بالمتغيرات التي لم تثبت معنويته إسهامها.

جدول ٧. درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المرتبطة معنوياً مجتمعة في تفسير التباين الكلى للبعد الاقتصادي

المتغيرات المستقلة	البعد الاقتصادي								
	معامل الارتباط البسيط "r"	معامل الارتباط المتعدد	النسبة التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع	نسبةالتباين المفسر للمتغير التابع	٪للتباين المفسر للمتغير التابع	معاملالانحدار الجزئيغير المعياري	معاملالانحدار الجزئيلمعياري	قيمة "ت" المحسوبة	الترتيب
١- التخطيط للمستقبل	٠,٦٨٩	٠٦٨٩	٠,٤٧٥	٠,٤٧٥	٤٧,٥	١,٥٤٣	٠,٤٧٠	٥,٦٩٣**	١
٢- العدالة الاجتماعية	٠,٤٣٨	٠,٧٢٠	٠,٥١٨	٠,٠٤٣	٤,٣	٢,٩١٣	٠,٢٣٧	٤,٦٨٦**	٢
٣- إجمالي الدخل الشهري	٠,٦٥٩	٠,٧٤٠	٠,٥٤٨	٠,٠٣	٣	١,٤٧٤	٠,٥٦٣	٥,٥٤٣**	٤
٤- الضغوط النفسية	-٠,٥١٦	٠,٧٦٧	٠,٥٨٨	٠,٠٤	٤	-١,٦١٦	-٠,٤٠٩	-٤,٢٥٥**	٣

معامل الارتباط المتعدد= ٠,٧٦٧ معامل التحديد المعياري= ٠,٤٧٥ قيمة ف المحسوبة= ٦٦,٤٢٢**

**= مستوى معنوية ٠,٠١ ن= ١٩١

جدول ٨. درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المرتبطة معنوياً مجتمعة في تفسير التباين الكلى للبعد التعليمي

المتغيرات المستقلة	البعد التعليمي								
	معامل الارتباط البسيط "r"	معامل الارتباط المتعدد	النسبة التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع	نسبة التباين المفسر للمتغير التابع	٪للتباين المفسر للمتغير التابع	معاملالانحدار الجزئيغير المعياري	معامل الانحدار الجزئي المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	الترتيب
١- إجمالي الدخل الشهري	٠,٩٣٧	٠,٩٣٧	٠,٨٧٨	٠,٨٧٨	٨٧,٨	٥,٠٨٧	١,٠٠٠	٣٦,٠٥٤**	١
٢- العدالة الاجتماعية	٠,١٦٦	٠,٩٤٢	٠,٨٨٨	٠,٠١	١	٢,٢٦٨	٠,٠٩٦	٣,٧٠٧**	٢
٣- القدرية	-٠,٢٥٢	٠,٩٤٤	٠,٨٩٢	٠,٠٠٤	٠,٤	-٠,٤٥٣	-٠,٠٦٦	-٢,٠٦٠٥*	٣
٤- الانتماء	٠,٣٠٨	٠,٩٤٥	٠,٨٩٤	٠,٠٠٢	٠,٢	٠,٤١٣	٠,٠٥٥	٢,٠٣٢*	٤

معامل الارتباط المتعدد= ٠,٩٤٥ معامل التحديد المعياري= ٠,٨٩٤ قيمة ف المحسوبة = ٣٩١,٥٩٣**

*= مستوى معنوية ٠,٠٥ **= مستوى معنوية ٠,٠١ ن= ١٩١

جدول ٩. درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المرتبطة معنوياً مجتمعة في تفسير التباين الكلى للبعد الصحي

المتغيرات المستقلة	البعد الصحي								
	معامل الارتباط البسيط "r"	معامل الارتباط المتعدد	النسبة التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع	نسبة التباين المفسر للمتغير التابع	٪للتباين المفسر للمتغير التابع	معاملالانحدار الجزئيغير المعياري	معامل الانحدار الجزئي المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	الترتيب
١- السن	-٠,٤٦٧	٠,٤٦٧	٠,٢١٨	٠,٢١٨	٢١,٨	-٢,٧٧٥	-٠,٤٦٥	-٣,٣٩٦**	١
٢- الضغوط النفسية	-٠,٤٦٠	٠,٤٨٦	٠,٢٣٧	٠,٠١٩	١,٩	-١,٩٥٠	-٠,٣٠٣	-٢,٦٩١**	٣
٣- التخطيط للمستقبل	٠,٣٤٠	٠,٥٠٨	٠,٢٥٨	٠,٠٢١	٢,١	١,٥٤٢	٠,٢٨٩	٢,٣٣٨*	٢

معامل الارتباط المتعدد= ٠,٥٠٨ معامل التحديد المعياري= ٠,٢٥٨ قيمة ف المحسوبة= ٢١,٧٠٤**

*= مستوى معنوية ٠,٠٥ **= مستوى معنوية ٠,٠١ ن= ١٩١

جدول ١٠. درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المرتبطة معنوياً مجتمعة في تفسير التباين الكلى للبعد الاجتماعي

المتغيرات المستقلة	البعد الاجتماعي								
	معامل الارتباط البسيط "r"	معامل الارتباط المتعدد	النسبة التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع	نسبةالتباين المفسر للمتغير التابع	٪للتباين المفسر للمتغير التابع	معاملالانحدار الجزئيغير المعياري	معامل الانحدار الجزئي المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	الترتيب
١- المسئوليةالاجتماعية	٠,٥٢٧	٠,٥٢٧	٠,٢٧٨	٠,٢٧٨	٢٧,٨	١,٥٣٥	٠,٤٢٧	٥,٨٩١**	١
٢- التخطيط للمستقبل	٠,٣٢٢	٠,٦١٥	٠,٣٧٨	٠,١٠٠	١٠	١,٢٢٥	٠,٣٠٧	٤,٨٠٢**	٢
٣- عدد أفراد الأسرة	-٠,٢٥٤	٠,١٣٢	٠,٣٩٩	٠,٠٢١	٢,١	-٠,٤٩٠	-٠,١٤٤	-٢,٣٩٠*	٣
٤- الانتماء	٠,٣٣٢	٠,١٤٢	٠,٤١٣	٠,٠١٤	١,٤	٠,٧٤٦	٠,١٥٦	٢,٠٧٨*	٤

معامل الارتباط المتعدد= ٠,١٤٢ معامل التحديد المعياري= ٠,٤١٣ قيمة ف المحسوبة= ٣٢,١٧٥**

*= مستوى معنوية ٠,٠٥ **= مستوى معنوية ٠,٠١ ن= ١٩١

جدول ١١. درجة الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المرتبطة معنوياً مجتمعة في تفسير التباين الكلى للحماية الاجتماعية

المتغيرات المستقلة	الحماية الاجتماعية								
	معامل الارتباط البسيط "r"	معامل الارتباط المتعدد	النسبة التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع	نسبة التباين المفسر للمتغير التابع	٪للتباين المفسر للمتغير التابع	معامل الانحدار الجزئيغير المعياري	معامل الانحدار الجزئي المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	الترتيب
١- إجمالي الدخل الشهري	٠,٥٤٣	٠,٥٤٣	٠,٤٠٥	٠,٤٠٥	٤٠,٥	٨,٤٧٧	٠,٥٢٤	٧,٥٧٣**	١
٢- عدد سنوات التعليم	٠,٥٠٢	٠,٥٦١	٠,٤٢٧	٠,٠٢٢	٢,٢	٤,٥٢٥	٠,١٨٦	٢,٦٨٧**	٢

معامل الارتباط المتعدد= ٠,٥٦١ معامل التحديد المعياري= ٠,٤٢٧ قيمة ف المحسوبة= ٧٠,٠٥٢**

**= مستوى معنوية ٠,٠١ ن= ١٩١

توصيات الدراسة

وفقاً لما تم التوصل إليه من نتائج تخص مدى قدرة برنامجي تكافل وكرامة على توفير الحماية الاجتماعية للريفيين، توصي الدراسة الراهنة بما يلي:

١- ضرورة قيام وزارة التضامن الاجتماعي بدمج برامج جديدة مع برنامجي تكافل وكرامة تقوم فكرتها الأساسية على مشروعات لتوليد الدخل، ولذلك لضمان تحسن الوضع المادي والاقتصادي للمستفيدين من البرنامجين.

٢- ضرورة قيام وزارة التضامن الاجتماعي بعمل دراسة دورية لكل من أوضاع المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة، وأسعار السلع والخدمات، وربطها بقيمة الدعم المقدم لضمان توفير الحماية الاجتماعية بالدرجة الكافية.

٣- قيام وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع وزارة التموين والتجارة الداخلية بتوفير السلع التموينية لغير الحائزين لبطاقة تموين من المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة، ولذلك نظراً لحاجتهم الشديدة من السلع الأساسية.

٤- قيام وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع وزارة الثقافة بتطبيق برنامج تدريبي يهدف لتعزيز ثقة المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة بأنفسهم، ورفع درجة انتمائهم للمجتمع، و تعزيز اندماجهم وتفاعلهم الاجتماعي سواء على نطاق الأسرة أو المجتمع.

٥- قيام وزارة التضامن الاجتماعي بتدعيم برنامج كرامة ببرامج لمحو الأمية وتعليم الكبار، وبرنامج للرعاية الصحية، وعدم اقتصاره على تقديم الدعم المالي فقط.

المراجع

أبو قوره، خضر عبد العظيم، (٢٠١١) «نحو اصلاح الحماية الاجتماعية في مصر»، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد (١٩)، عدد (١)، يونيو، مصر، ص ص ٢٢٩-٢٣٠.

إدارة الشئون الاجتماعية، مركز الحسينية، محافظة الشرقية، ٢٠١٩.

الأمم المتحدة، (٢٠١١) «تقرير لجنة الحماية الاجتماعية".

البنك الدولي، (٢٠١٨)» قصة برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية»، https://www.albankaldawli.org.

البنك الدولي، (٢٠١٨) «تمويل إضافي لمشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي"، وثائق معلومات المشروع المجمعة، صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة، مصر، نوفمبر، ص٤.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، (٢٠٠٦) «تقرير مفوضين الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، مجلس حقوق الإنسان«، حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، ديسمبر، ص ٨٧.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٩) «مؤتمر اعلان نتائج بحث الدخل والانفاق والاستهلاك وخريطة الفقر ٢٠١٧/٢٠١٨ «، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، القاهرة، الاثنين ٢٩ يوليو.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٦) « مصر في أرقام ٢٠١٦»، مارس، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة.

الحايك، فاضل محمد ماهر، (٢٠١٧) « شبكات الحماية الاجتماعية ودورها في معالجة ظاهرة الفقر في سورية: دراسة تحليلية مقارنة ٢٠٠٠-٢٠١٥م»، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، ص ٢٩.

الديدي، هاجر، (٢٠١٨) « تقييم أثر برنامج الدعم النقدي «تكافل وكرامة»، تقرير ملخص للنتائج والتوصيات، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، البنك الدولي، وزارة التضامن الاجتماعي، جمهورية مصر العربية، أكتوبر٢٠١٨، ص١.

الديربي، عبد العال، (٢٠١١) «الالتزامات الناشئة عن المواثيق العالمية: حقوق الانسان: دراسة مقارنة»، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهره، ص ١٦٦.

الرمادي، آية أحمد محمد كمال، (٢٠١٧) «فاعلية خدمات برنامج تكافل وكرامة في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع»، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مجلد (٣)، عدد (٥٧)، يناير، ص ص ٤٤٧-٤٤٨.

العزبي، محمد إبراهيم، (١٩٩٩) «المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي: دراسات في التنمية الريفية"، مركز الدراسات العلمية، الإسكندرية، ص ص ٤١-٤٢.

حسن، محمود حسن، (٢٠١٨) «آليات الحماية الاجتماعية في مجتمعين زراعيين»، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصاد الزراعي، جامعة المنصورة، مجلد (٩)، عدد (٣)، ص ص ٢٣٥-٢٤٢.

حمودة، حسن، (٢٠٠٥) «العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية»، ورقة عمل، الجامعة اللبنانية الأمريكية، ديسمبر، ص ٢.

دستور جمهورية مصر العربية،٢٠١٤.

زايد، أحمد، (٢٠١٤) «الحماية الأسرية في التجارب الأسيوية: اليابان والصين واندونيسيا وماليزيا«، ورقة عمل، ندوة التماسك الأسري، سلطنة عمان، ص ٥.

عبد الرحمن، عبد الرحمن علي، (٢٠١٧) « اسهامات برنامج تكافل وكرامة في تحقيق الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية»، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، عدد (٥٨)، مجلد (٣)، يونيو، ص ص ٩٨- ١٤٥.

عدلي، هويدا، (٢٠٠٤) » الفقر والسياسات العامة في مصر- دراسة توثيقية تحليلية«، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

عويدات، عبد الله، (٢٠١٤) «آثار العولمة على نظم الحماية الاجتماعية في الوطن العربي»، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

فهمي، محمد سيد، (٢٠١٣) «أطفال بين الخطر والادمان»، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص ٧.

ماجد، عادل، (٢٠١٣) «العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات"، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٤٨)، العدد (١٩٢)، أبريل، ص١١ .

مقاوسي، صليحة، (٢٠٠٨) «الفقر الحضري:أسبابه وأنماطه -دراسة ميدانية بمدينة باتنة»، رسالة دكتوراة، قسم علم الاجتماع والديموجرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينه، ص ص ٧٣-٧٥.

نصر، خالد، (٢٠١٢) »العدالة الانتقالية"، وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والأكاديمية، مركز السياسة المصري والمعهد المصري الديمقراطي، القاهرة، ص ٧.

هاشم، يحيى محمد محمد، (٢٠١٥) «آليات الحماية الاجتماعية في مصر: دراسة تحليلية"، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، مجلد (١)، عدد (١٦)، ص ص ٢٦٩- ٢٩٠.

وزارة التضامن الاجتماعي، (٢٠١٦) «تقرير ملخص نتائج دراسة تقييم عمليات برنامج تكافل وكرامة ومخطط تجويد البرنامج»، القاهرة، نوفمبر، ص ١.

Champers, Conway (1999) "sustainable Livelihoods", London, DfiD, pp. 4-5.

Elezaby, Mohamed, (1985) "Impact of Situational and Orientaional Factors Contribution to Community Field Structure", Ph. D. Dissertation, Aiwa State University, Ames, Aiwa, USA, p. 22.

Fiszbein, Ariel, (2014) "Social Protection and Poverty Reduction: Global Patterns and Some Targets", World Development, Volume (61), September, pp. 167-177.

Jones, Nicola, et.al,(2011) "Promoting Synergies between Child Protection and Social Protection in Nigeria", London, Overseas Development Institute (OVI),October, P. 4.

Machado, A. C., C. Bilo, R. G. Osorio, and F.V. Soares, (2018)" Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens", Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office for the Middle East and North Africa, <https://goo.gl/QfmKwK>.

The World Bank, (2008) "For protection and promotion the design and implementation of effective safety nets", Washington, pp 373-374.

Social Protection for Rural People in Sharkia Governorate (Takaful and Karama as A Model)

Khaled A. A. Laban and Heba A. A. Laban

Agric. Economic Dept., Branch of Rural Sociol., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

THE STUDY aimed to: Identify the degree of social protection for rural people before and after the Implementation of the Takaful and Karama programs, test the significance of differences before and after benefiting from the Takaful program according to the degree of social protection for rural people and its dimensions separately, and determining the factors that affect the degree of social protection of rural people and its dimensions separately and the degree of contribution of each of the significant affecting factors. The study was conducted using the social survey method with simple random sample, the Husseiniya Center was chosen then two villages were selected: Al-Ekhaywa and Al-Zawahriya. The sample size of the beneficiaries of both the Takaful and Karama programs in the two villages was 159 and 32 beneficiaries respectively. The data were collected using an interview questionnaire form from the beginning of March to the middle of April 2019. Data were analyzed and presented using frequencies and percentages, Arithmetic Mean, Alpha Cronbach, Paired-Samples T test, Pearson simple correlation coefficient, And Step Wise Multiple Regression. The study concluded that the majority of respondents had a low level of social protection before benefiting from the Takaful and Karama programs (59.7%, 68.8%) respectively. Also the majority of respondents benefiting from the Takaful and Karama programs had a low social protection degree (40.9%, 59.4%) respectively. It was found that there were no significant differences before and after benefiting from both Takaful and Karama programs according to the degree of social protection. Also it was found that there were two independent variables that together contributed significantly to explain the total variation in the degree of social protection by 42.7%, and the relative contribution of each variable as follows: the total monthly income 40.5%, the number of years of education 2.2%, and the effects of these variables were positive.

Keywords: Social Protection, Takaful Program, Karama Program, Sharkia governorate.